بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – التعليم عن بعد

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

قسم الأنظمة

المستوى : الثامن

تفريغ اللقاءات الحية لمادة عقود النفط والغاز.

دكتور المقرر.. خرسانى الحاج إبراهيم الزاكى ..

إعداد وتنسيق..... **منيرة الدوسري** ..

تنبيه .. هذا العمل لايغنى عن المذكره المعتمده .وهوجهد بشرى يحتمل الصواب والخطا فان اصبت فمن الله وان أخطات فمن نفسي ومن الشيطان ..لاأرجو منه الا الدعاء لوالديني.

أولاً /تمهيد

قبل الولوج في تفاصيل عقود النفط والغاز لابد من التعريف بالنفط) تاريخه وآثاره والشركات العاملة في مجال البترول مع التركيز على شركة أرامكو كإحدى الشركات العملاقة في هذا المجال.

تاريخ النفط:

النفط أو البترول) كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني بيترا والذي يعني صخر،" أوليوم "والتي تعني زيت(، ويطلق عليه أيضا الزيت الخام، كما أن له اسم دارج" الذهب الأسود"، وهو عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية .وهو يتكون من خليط معقد من الهيدروكربونات، وخاصة من سلسلة الألكانات، ولكنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بشدة من مكان لأخر .وهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهام للغاية) إحصائيات الطاقة في العالم .(البترول هو المادة الخام لعديد من المنتجات الكيماوية، بما فيها الأسمدة، مبيدات الحشرات، اللدائن.

لقد تغير نمط الحياة على الأرض وأصبحت البشرية تعتمد على البترول ومشتقاته في سبيل الحياة حتى في توفير الغذاء مما جلب مع هذا التغير مخاطر كثيرة تهدد صحة الإنسان والبيئة ومصادر الحياة) الماء والهواء والتربة (بفعل تعمق مخاطر تلوث البيئة نتيجة الاستخدام المفرط لمصادر الطاقة ومنها البترول، وفي نفس الوقت توجد تحديات خطيره قد تؤدي إلى تراجع الاقتصاد العالمي وبالتالي تراجع مسيرة تطور الحياة البشرية.

منشأ البترول -: قسم العلماءمنشأ البترول الى :

أ/ منشأ حيوى ب/ منشأ غير حيوى

أولاً /المنشأ الحيوي

ينظر معظم الجيولوجيين إلى الزيت الخام، مثل الفحم والغاز الطبيعي، أنه ناتج من تأثير الضغط والحرارة على النباتات القديمة على مر العصور الجيولوجية .وطبقا لهذه النظرية، فقد تكون البترول من تحلل بقايا الحيوانات البحرية ونباتات ما قبل التاريخ .وبمرور قرون عديدة فإن هذه المادة العضوية، اختلطت بالطين، ودفنت تحت طبقات رسوبية من المواد.

.وأدت الحرارة والضغط الشديدين ألى تحول هذه الحيوانات والنباتات إلى مادة شمعية تسمى كيروجين، وإلى هيدروكربونات سائلة وغازية في عملية تعرف بالتطور التدهوري . وانتقلت هذه المادة خلال طبقات الصخور المجاورة حتى تم إحتجازها تحت الأرض في صخور مسامية تسمي المستودعات، مكونة حقل زيت، والتي يمكن استخلاص السائل منها بالحفر ثم الضخ.

المنشأ غير الحيوى:

توماس جولد كان أكثر العلماء الغربيين تأييدا للنظرية الروسية-الأوكرانية

المنشأ الغير حيوى للبترول : وهذه النظرية تفترض ان كميات ضخمة من الكربون الموجود طبيعيا على الأرض، بعضه في شكل هيدروكربونات .ونظرا لأن الهيدروكربونات أقل كثافة من الموائع المسامية، فإنه يتجه للأعلى .وتحوله أشكال الكائنات الدقيقة إلى ترسبات هيدروكربونية عديدة .وأثبتت حسابات الديناميكا الحرارية والدراسات العملية أن" إن- ألكانات) "المكون الرئيسي للبترول (لا تنتج تلقائيا من الميثان في الضغوط الموجودة في الأحواض الرسوبية، وعلى هذا فإن نظرية المنشأ الغيرحيوي للهيدروكربونات تفترض التكون العميق

كون محل تفكير .وتتضمن الطريقة تحويل رماد الفحم إلى زيت في عملية متعددة المراحل . ونظريا فإن طن من الفحم ينتج نقريبا 200 لتر من الخام، بمنتجات تتراوح من القار إلى الكيماويات النادرة.

تاريخ البترول:

تم حفر أول بئر للبترول في الصين في القرن الرابع الميلادي أوقبل ذلك .وكان يتم إحراق الزيت لتبخير الماء المالح لإنتاج الملح .وبحلول القرن العاشر، تم استخدام أنابيب الخيزران لتوصيل الأنابيب لمنابع المياه المالحة .في القرن الثامن الميلادي، كان يتم رصف الطرق الجديدة فيبغداد باستخدام القار، الذي كان يتم إحضاره من من ترشحات البترول في هذه المنطقة .في القرن التاسع الميلادي، بدأت حقول البترول في باكو، أذربيجان بإنتاج البترول بطريقة اقتصادية لأول مرة .وكان يتم حفر هذه الحقول للحصول على النفط، وتم وصف ذلك بمعرفة الجغرافي ماسودي في القرن العاشر الميلادي، وأيضا ماركو بولو في القرن الثالث عشر الميلادي، الذي وصف البترول الخارج من هذه الآبار بقوله أنها مثل حمولة مئات السفن .شاهد أيضا الحضارة الإسلامية .ويبدأ التاريخ الحديث للبترول في عام1853 ، باكتشاف عملية تقطير البترول.

.فقد تم تقطير البترول والحصول منه على الكيروسين بمعرفة إجناسى لوكاسفيز، وهو عالم بولندي

وكان أول منجم زيت صخري يتم إنشائه في بوربكا، بالقرب منكروسنو في جنوب بولندا، وفي العام التالي لذلك تم بناء أول معمل تكرير) في الحقيقة تقطير (في يولازوفايز، وكان أيضا عن طريق لوكاسفيز

.وانتشرت هذه الاكتشافات سريعا في العالم، وقام ميرزوف ببناء أول معمل تقطير في روسيا في حقل الزيت الطبيعي في باكو في عام1861

بئر بترول في كاليفرونيا،1938

وبدأت صناعة البترول الأمريكية باكتشاف إيدوين راك للزيت في عام1859 ، بالقرب من تيتوسفيل - بنسلفانيا .وكان نمو هذه الصناعة بطيء نوعا ما في القرن الثامن عشر الميلادي، وكانت محكومة بالمتطلبات المحدودة للكيروسين ومصابيح الزيت .وأصبحت مسألة اهتمام قومية في بدايات القرن العشرين، عند بداية استخدام محركات الاحتراق الداخلية مما أدى لزيادة طلب الصناعة بصفة عامة على

البترول .وقد أستنفذت الاكتشافات الأولى في أمريكا في بنسفانياوأونتاريو، مما أدى إلى "أزمة زيت "فيتكساسا، أوكلاهوما، كاليفورنيا.

وحاليا فإنه تقريبا 90% من إحتياجات السيارات للوقود يتم الوفاء بها عن طريق البترول . ويشكل البترول تقريبا 40% من الاستهلاك الكلي للطاقة في الولايات المتحدة، ولكنه يشكل تقريبا 2% فقط في توليد الكهرباء .وقيمة البترول تكمن في إمكانية نقله، كمية الطاقة الكبيرة الموجودة فيه، والتي تكون مصدر لمعظم المركبات، وكمادة أساسية في لعديد من الصناعات الكيمياوية، مما يجعله من أهم البضائع في العالم .وكان الوصول للبترول سببا في كثير من التشابكات العسكرية، بما فيها الحرب العالمية الثانية، حرب العراق وإيران .وتقريبا 80% من مخزون العالم للبترول يتواجد في الشرق الأوسط، وتقريبا 62.5 % منه في الخمس دول: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت، إيران .بينما تمتلك أمريكا تقريبا.3%

التأثيرات البيئية للبترول:

للبترول تأثير ملحوظ على الناحية البيئية والاجتماعية، وذلك من الحوادث والنشاطات الروتينية التي تصاحب إنتاجه وتشغيله، مثل:

1/ الإنفجارات الزلزالية أثناء إنتاجه، الحفر، تولد النفايات الملوثة .

2/ كما أن استخراج البترول عملية مكلفة وأحيانا ضارة بالبيئة (أن أكثر من 70% من الاحتياطي العالمي يصاحبه ترشحات كبيرة أي أنه لا يستلزم الإضرار بالبيئة لاستخراجه، وعديد من حقول البترول تم العثور على العديد منها نتيجة للتسريب الطبيعي.

3/ كما أن استخراج البترول بالقرب من الشواطيء يزعج الكائنات البحرية ويؤثر على بيئتها .كما أن استخراج البترول قد يتضمن الكسح، الذي يحرك قاع البحر، مما يقتل النباتات البحرية التي تحتاجها الكائنات البحرية للحياة .كما أن نفايات الزيت الخام والوقود المقطر التي تتناثر من حوادث ناقلات البترول أثرت على العلاقة التبادلية بين الكائنات الحية) بموت أحد هذه الكائنات (في ألاسكا، جزر جالاباجوس،إسبانيا، وعديد من الأماكن الأخرى.

4 / تسبب حرق البترول في انبعاث ثاني أكسيد الكربون للغلاف الجوي، وهو ما يعتقد أنه يساهم في ظاهرة السخونة في العالم .

؟ماهي البدائل ؟

هي مصادر الطاقة المتجددة وهي موجودة بالفعل، وإن كانت نسبة هذا الاستبدال لاتزال صغيرة .الشمس، الرياح والمصادر المتجددة الأخرى تأثرياتها على البيئة أقل من البترول . ويمكن لهذه المصادر استبدال البترول في الاستخدامات التي لا تتطلب كميات طاقة ضخمة، مثل السيارات، ويجب تصميم المعدات الأخرى لتعمل باستخدام الكهرباء) المخزونة في البطاريات(، أو الهيدروجين) عن طريق خلايا الوقود، أو الحتراق الداخلي (والذي يمكن إنتاجه من مصادر متجددة .كما أن هناك خيارات أخرى تتضمن استخدام الوقود السائل الذي له أصل حيوي) إيثانول ، الديزل الحيوي .(وهناك توجه عالمي للترحيب بأي أفكار جديدة تساهم في استبدال البترول كوقود لعمليات النقل.

تاريخ النفط في المملكة العربية السعودية:

تاريخ النفط في السعودية أخذت قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية منحنى تاريخي ضخم حيث تحولت المملكة من منطقة يتركز اقتصادها حول تربية المواشي والزراعة والتجارة والصناعات البسيطة وكان موردها الأساسي يعتمد على الحج والعمرة، إلى دولة تعتمد على 90% من ايراداتها من عوائد النفط، وكانت بداية تاريخ النفط في المملكة عندما بدأ الملك عبدالعزيز التفكير في الحاجة إلى تطوير دخل المملكة ليساهم ذلك في نهضة الدولة الفتية، وقامت المملكة بمنح امتياز للتنقيب عن البترول للنقابة الشرقية العامة في عام 1923، وذلك قبل أن يتم توحيد البلاد، وقد انتهى ذلك الامتياز في العام1928 ، حيث لم تقم النقابة بإجراء أي أعمال تنقيبية.

موقف بريطانيا من إكتشاف النفط بالمملكة:

طلب الملك عبدالعزيز الحصول على الدعم المالي يقارب 500,000 جنيه إسترليني من الحكومة البريطانية للاستفادة به في التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية بما في ذلك تمويل استكشاف مكامن النفط .وتوثق المحاضر الرسمية من الاجتماعات المنعقدة بين المسؤولين البريطانيين والسعوديين رفض بريطانيا تقديم المساعدة المالية للسعوديين في مجال استكشاف النفط

في عام 1942 توقفت أعمال رسم الخرائط الخاصة بالحقل بسبب محدودية القوى العاملة والمعدات أثناء الحرب، في العام 1943 ولصعوبة الحصول على قطع غيار السيارات تمت الاستعانة بالإبل لتزويد مخيم الجوف النائي بإمدادات زيت الديزل والبنزين وفي خطوة تهدف إلى إبراز دور المملكة بين الدول المنتجة للنفط، تم تغيير اسم كاسوك إلى شركة الزيت العربية

، والتي أصبحت تعرف اختصارا باسم شركة أرامكو السعودية، وفي العام.1950

دور الولايات المتحدة في إكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية :

بدأت قصة اكتشاف البترول في المملكة حين وقع الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود في 29 مايو من عام 1933 اتفاقية الامتياز للتنقيب عن البترول بين حكومة المملكة وشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) سوكال(، وفي 8 نوفمبر من نفس العام تم إنشاء شركة تابعة هي شركة كاليفورنيا ، وتمت عملية المسح بإعداد خارطة هيكلية لقبة الدمام، موقع اكتشاف أول حقل نفطي في المملكة، واعتمد الجيولوجيون الأمريكيون الأوائل على البدو لإرشادهم من مكان إلى آخر، في العام 1935 تم حفر أول بئر اختبارية في الظهران في قبة الدمام التي لم تأت نتائجها محققة للتطلعات، ولكن لأن الدلائل كانت تشير إلى وجود الزيت والغاز، فقد استمرت الشركة في الحفر، وبعد خمس سنوات من الحفر غير المثمر.

في العام 1952 نقل مقر الشركة من نيويورك إلى الظهران، وبعد مضي أكثر من 80 عاما أصبحت أرامكو السعودية تتبوأ مركز الصدارة في الصناعات البترولية حيث تجاوز إنتاج الزيت عشرة ملايين برميل يوميا وتدير الشركة احتياطيات تقليدية من الزيت الخام.

المبادرات الحكومية:

تعد المبادرات والتنظيم الحكومي التي قامت به الدولة جزء لا يتجزأ من تاريخ النفط في المملكة العربية السعودية، فقد قامت الحكومات السعودية المتعاقبة بتأطير العمل النفطي وتنظيمة وذلك بانشاء وزارة البترول، وأصبحت فيما بعد أكبر شركة منتجة للنفط الخام في العالم، كما قامت الحكومة بالتعاون مع بعض الدول بتأسيس منظمة أوبك ومنظمة أوابك.

وزارة البترول: +

كانت المديرية العامة لشؤون البترول والمعادن تابعة لوزارة المالية السعودية إلى أن أصدر الملك سعود بن عبد العزيز مرسوما ملكيا بفصل المديرية عن وزارة المالية السعودية وتحويلها إلى وزارة .

نماذج للشركات الإنتاجية الكبرى المحتكرة للإنتاج النفطي:

قائمة شركات البترول

هذه قوائم بشركات البترول.

قائمة بالشركات من حيث حجم احتياطى البترول.

وقائمة أكبر شركات البترول بها دائما شيء من الاستبداد حيث أن الشركات الحكومية تعمل بشكل مختلف عن الشركات الخاصة .اعتبارا من أبريل 2007 وهذه قائمة بأكبر شركات البترول من حيث احتياطها من البترول، ممثلا بالمليارات من البراميل:

١/شركة النفط العربية السعودية

٢/شركة النفط الوطنية الايرانيه

٣/قطر البترول

٤/شركة أبو ظبي الوطنية للبترول

٥/شركة النفط الوطنية العراقية

٦/جاز بروم

٧:مؤسسه البترول الكويتية .

٨/بتروليوس

٩/شركة البترول الوطنية النيجيرية

١٠/المؤسسة الوطنية للنفط ..ليبيا

**معنى العقد الإدارى وبيان مكوناته:

العقد لغة هو : عقد الحبل والبيع والعهد يعقده عقداً)

وفى لسان العرب. العقد نقيض الحل عقده يعقده عقداً وإنعقاداً.

العقد في الإصطلاح:

أ /في إصطلاح الفقهاء:

عرفه الحنفية بقولهم : هو تعليق كلام أحد المتعاقدين بالآخر شرعاً على وجه يظهر أثره في المحل

وعرفه المالكية بقولهم : كل تصرف ينشأ عنه حكم شرعى

وعرفه الشافعية : هو إرتباط الإيجاب بالقبول الإلتزامى

وعرفه الحنابلة : هو المعاملة التي يلتزمها الطرفان بربط الإيجاب والقبول3 .

ب /العقد في إصطلاح جمهور شراح القانون المدنى : بأنه توافق إرادتين أو أكثر على إنشاء إلتزام أو نقله أو تعديله أو إنهائه.

ومن التعريف أعلاه نجد أن مكونات العقد هي

ماهي مكونات العقد :

1/توافق إرادتين أو أكثر على إحداث أثر قانونى معين). فالإلتزامات التي تنشأ بعبارة واحدة لا تسمى عقداً بل يطلق عليها الإرادة المنفردة

2/أن تتجه الإرادتان الى إحداث أثر قانونى) : وهو إنشاء إلتزام أو نقله أو تعديله أو إنهائة

3/أن يكون الاتفاق واقعاً في نطاق القانون الخاص وفى دائرة المعاملات المالية

****ويعتبر القانون المدنى من أقدم القوانين ومع تطور العلاقات القانونية وظهور الدولة في شكلها الحديث قامت الحكومات بالدخول في العديد من العلاقات القانونية لأداء مهامها المحددة في القانون ومن ثم ظهرت عقود القانون العام المبرمة بواسطة الجهات الإدارية العامة وتسمى العقود الإدارية.**

****ملامح العقد العام في النظام الإنجلوسكسونى .**

على الرغم من عدم وجود قانون إدارى أو قضاء إدارى في النظام الإنجلوسكسونى

إلا أن ملامح العقود المبرمة في هذه الدول تكاد تقترب من الناحية العملية للعقد الإدارى في النظام اللاتينى . ويتضح ذلك من خلال معرفة ملامح العقد الإدارى في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة)

أ /ملامح العقد الإدارى في الولايات المتحدة الأمريكية:

واكب التقدم العلمى والتكنولوجى الذى حققته الولايات المتحدة الأمريكية في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية إستخدام العقود فكان إستخدام العقود ملازماً للتقدم التكنولوجى بل ويرتكز عليه وقد كانت هنالك أربعة أسباب رئيسية لظهورما يعرف في الولايات المتحدة الأمريكية بدولة العقود وهى:

س/ماهي الأسباب التي أدت الى ظهور دولةالعقود في الولايات النتحدة؟

1/أن أغلب إدارات الدولة لم تكن جيدة بما يكفى للتغلب على المشكلات والصعوبات /2. لم يكن هنالك إحتمال لتحسين هذه الإدارات

3/منظمات الأعمال كانت صورتها في الولايات المتحدة أفضل من المنظمات الحكومية وكانت في أغلب الأوقات أكثر فعالية

ا4/الدستورالأمريكي كان يحظر على الولايات القيام بنشاطات دفاعية وكان يقصر ذلك على الحكومة الفدرالية فقط.

ملامح العقد الإدارى في إنجلترا:

في القانون الإنجليزى يتم التفريق بين التاج (الملك (والسلطات المخولة له وبين الهيئات العامة الأخرى كان القانون الإنجليزى يتطلب أن تبرم السلطة المحلية عقودها تحت خاتمها الرسمى فيما عدا العقود قليلة الأهمية .

ومن الناحية العملية لا تزال الهيئات الرسمية تستخدم خاتمها الرسمي للتصديق على نواياها التعاقدية . وتخضع العقود التي تبرمها الهيئات العامة بصفة عامة الى نفس القانون الذى يحكم العقود بين الأفراد

- **تخضع العقود التي تبرمها باسم التاج (الملك (لقواعد إستثنائية معينة**
- **يعد باطلاً العقد الذى يخرج عن إختصاص سلطة عامة ً أوحاول تقييد ممارسة صلاحيات تقديرية**

- **لا يوجد تصنيف للعقود التي تبرمها الإدارة في القانون الإنجليزى**
- **في الأمر الواقع تخضع العقود المبرمة بين الحكومة والمواطنين تفرض واجبات على المواطنين ولكنها لا تعطى لهم حقوقاً**
- **تخضع هذه العقود الى قيود من أهمها مبدأ الضرورة التنفيذية ويستخدم هذا المبدأ في حالة أي تقيد يعيق تصرف الدولة.**

****مكونات العقد الإدارى في النظام اللاتينى:**

ينقسم القانون العام في النظام اللاتينى الى:

أ /قانون عام خارجى : وهو القانون الدولى العام الذى ينظم العلاقات بين الدول والمظمات الدولية.

ب /القانون العام الداخلى : وهو ينظم علاقة السلطات العامة داخل الدولة وذلك مثل :: القانون الستورى – القانون الإدارى – القانون الجنائى - القانون المالى ...

*****س/ألي أي القانونين ينتمى القانون الإدارى؟ ...**

- **تعريف القانون الإدارى : هو ذلك الفرع من فروع القانون العام الداخلى الذى يتضمن القواعد القانونية التي تحكم السلطات الإدارية في الدولة من حيث تكوينها ونشاطها بوصفها سلطات عامة تمتلك حقوق وإمتيازات إستثنائية في علاقاتها بالأفراد.**

●من خلال التعريف أعلاه يمكن إستخلاص الآتى-:

أ /القانون الإدارى فرع من فروع القانون العام الداخلى :

فهو يقوم على فكرة السيادة والسلطات ويتطلب ذلك شرطين :

١/ وجود الدولة أو إحدى هيئاتها كطرف في العلاقة القانونية

2/ أن تتعامل الدولة أو الهيئة بوصفها سلطة عامة

ب /القانون الإدارى يحكم السلطات الإدارية في تكوينها ونشاطها :

القانون الإدارى يدور حول السلطات الإدارية من ناحيتين

١ /المعنى العضوى : ومفاده أن الإدارة هي مجموعة منظمات تقوم بتحقيق تدخل الدولة الحديثة وذلك تحت إشراف السلطات السياسية) المركزية واللامركزية

٢ /(المعنى المادى) الوظيفة. ويعنى به النشاط أو الوظيفة التي تتولاها الأجهزة والهيئات الغدارية لأجل إشباع الحاجات العامة وتنفيذ القوانين

ج /القانون الإدارى يمنح السلطات الإدارية حقوقاً وإمتيازات إستثنائية:

يمنح القانون الإدارى الإدارة العامة شسلطات إستثنائية بهدف تسهيل نشاطها الذى يسعى الى تحقيق الصالح العام للمجتمع والأفراد.

****أمثلة للإمتيازات الإستثنائية للإدارة :**

منها : حق الإدارة في إتخاذ القرارات المنفردة - حقها في نزع الملكية لأغراض النفع العام مقابل تعويض عادل -. تعديل العقد بالإرادة المنفردة أو إنهائه أو إلغائه قبل حلول أجله وفقاً لحالة الضرورة.

وهذه الإمتيازات ليست مطلقة بل ترد عليها بعض القيود منها:

أن يراد بالقرار تحقيق النفع العام - وعدم إساءة إستعمال السلطة – إذا كان القرار يتعلق بنزع الملكية فلابد من أن يكون للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل

*****أهم وظائف القانون الإدارى:**

1/تمكين الإدارة من آداء مهامها بكفاءة ويسر.

2/ تنظيم العلاقة بين بين الأجهزة الإدارية.

3/التحكم في العلاقات بين الإدارة والأفراد.

****العقد البترولى نموذج متميز للعقد الإدارى:**

هنالك عقود إدارية لا يوجد لها مثيل في العقود المدنية مثل عقد الإمتياز وعقد الأشغال العامة وعقد التوريد ويندرج العقد البترولى

ولكنه ليس عقداً رضائياً ينتج آثاره بمجرد توافر الرضا بين الطرفين بل عقد شكلى يستلزم المشرع لإنعقاده أن يرد الرضا بها في شكل معين وهو التصديق على العقد من جانب السلطة التشريعية

ويعتبر من عقود الإمتياز .

1/وعقد الإمتياز هو أحد العقود الحديثة ذات الأهمية الكبرى في خدمة البلاد وإعمارها من جهة وإثراء المتعاقد الآخرمن جهة أخرى وتلجأ إليه الدولة عادةً لخدمة مرافقها العامة

تعريف عقد الإمتياز في الفقه :

عقد الإمتياز هو : عقد يبرمه ولى الأمر أو من ينيبه مع جهة وفق قواعد العقود العامة بشأن مرفق من المرافق العامة من أجل تحقيق مصلحة للأمة .

تعريف عقد الإمتياز في النظام:

تعريفه في القانون الفرنسي : هو عقد تمنح بموجبه الدولة الجهة صاحبة السيادة لشخص ماء إمكانية إستثمار مرفق عام أو مؤسسة لها صفة النفع العام

- **تعريف آخر : العقد البترولى هو : الأداة القانونية لإستغلال الثروة الطبيعية على إقليم الدول المنتجة وتكفلت التشريعات القانونية ببيان احكامه كعقد مسمى يتم إفراغه في شكل معين لصحة إنعقاده فتشترط التشريعات القانونية التصديق على العقد وفقاً للنصوص الدستورية في الدول المنتجة**

****ماهي عناصر تعريف العقد البترولى : يشتمل تعريف العقد البترولى على جانب شكلى وجانب موضوعى .**

العنصر الأول : ويمثله الجانب الشكلى للعقد:

وهو أن يكون أحد طرفى العقد شخصاً معنوياً عاماً :

العنصر الثانى والثالث ... يمثلهما الجانب الموضوعى للعقد البترولي ..

العنصر الثانى : إتصال العقد بمرفق عام (وهو الشرط الأول في الجانب الموضوعى للعقد البترولى ،، لقد أثار هذا العنصر جدلاً بين فقها القانون وذلك لما يتضمنه العقد من قيود تحد من إمتيازات الجهة الإدارية قالوا أن ذلك تتنتفى معه الطابع الإدارى للعقد إلا أن فكرة المرفق العام ضرورية في العقد البترولى وبدونها تعجز الدولة عن عن تسيير مرافقها الخدمية الأخرى.

وتتمثل المرافق البترولية في الآتى :

١/ المرفق البترولى مشروع ونشاط عام تنشؤه الدولة بموجب عقد

٢/ المرفق البترولى يهدف الى تحقيق النفع العام .

٣/خضوع وتبعية المرفق البترولى للدولة المتعاقدة

أسباب تحقيق وصف المرفق العام في موضوع العقود البترولية:

1/أن الإدارة العامة تتمتع لضمان إنتظام سير وإدارة المرفق بإمتيازات السلطة العامة ووسائل القانون العام ولابد من تصديق السلطة التشريعية لإنشاء المرافق العامة والمرافق البترولية.

2/ تحتكر الدولة وحدها سلطة منح ترخيص ممارسة الأنشطة البترولية وإحلال شخص معنوى أجنبى خاص محل الدولة في عملية الإنشاء والتنفيذ.

3/ المشروعات الصناعية البترولية تحتاج إمكانيات مالية وتكنلوجية تجعل المنافسة في صناعته عديمة الجدوى لعدم التكافؤ في الإمكانيات بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية.

4/ صناعة البترول في فرنسا نشأت في ظل رعاية الولايات الأمريكية لضبط التوازن في القارة الأوربية ولم تبرز الشركات البترولية الفرنسية كقوة إحتكارية مثل الشركات الأمريكية والبريطانية.

العنصر الثالث : إتباع وسائل (القانون العام في العقد) وهو الشرط الثانى في الجانب الموضوعى للعقد البترولي

ويقصد به أن تتبع الجهة الإدارية العامة لوسائل القانون العام وذلك من خلال تضمين العقد شروطاً إستثنائية غير مألوفة يصعب تضمينها في عقود القانون الخاص . ويتضمن عقد البترول على مجموعة من الحقوق والإلتزامات التي تنتج أثرها في مواجهة الأطراف المتعاقدة

ويخضع عقد البترول الى قواعد القانون العام النافذة في الدولة. وبإستقراء عقود الإمتياز البترولية المبرمة بين الدول المنتجة للبترول

والشركات الأجنبية المستغلة نجدها تحتوى على نوعين من الشروط هما:

النوع الأول : الشروط التعاقدية :

تخضع الشرو ط التعاقدية لإرادة الطرفين عند التعاقد ويحكمها مبدأ العقد شريعة المتعاقدين . وتتعلق هذه الشروط بتنظيم العلاقة المالية بين الدولة مانحة الإمتياز البترولى والشركة الأجنبية المتعاقدة معها.

والشروط المتعلقة بأجل العقد وحق الدولة في إستمرارالمشروع البترولى بعد نهاية المدة وتحديد طريقة الإسترداد .

والشروط المرتبطة بتنفيذ العقد . وهذه الشروط لا يجوز تعديلها أو المساس بها دون موافقة الطرف الآخر وإلا وجب على الطرف الآخر المعَدِل دفع التعويض نتيجة الأضرار الناتجة من المساس بالعقد.

ويخل في الشروط التعاقدية شرط اللجو الى التحكيم وشرط مدة العقد1.

النوع الثانى : الشروط اللائحية:

وهى ترتبط بعملية تنظيم المشروع وتسييره وبيان كيفية أداء الشركة الأجنبية وإلتزاماتها العقدية وتملك الجهة العامة المتعاقدة باسم الدولة الحق في تعديل هذه الشروط في أي وقت وفقاً لحاجة المشروع موضوع الإستغلال.

أمثلة الشروط اللائحية:

الإشراف والرقابة من جانب الجهة الإدارية العامة المتعاقدة على تنفيذ العقد – متابعة كآفة الأنشطة المرتبطة بالعقد – شروط فسخ العقد بالإرادة المنفردة - شروط منح الشركة الأجنبية الحق في ممارسة بعض السلطات التي تمارسها الدولة عند إدارة مرافقها العامة الأخرى وذلك بالقدر اللازم الذى يستلزمه تنفيذ العقد . الشروط المتعلقة بتمتع الشركة الأجنبية بالإعفاءات الجمركية والإعفاء من الضرائب والرسوم ويتم النص عليها صراحة في العقد.

أطراف عقد البترول:

الدولة المنتجة أهم أطراف العقد البترولى وتظهر في العقد من خلال الهيئة العامة أو المؤسسة العامة المسئولة فنياً وإدارياً بالتعاقد باسم الدولة أما الطرف الثانى في العقد فهى شركة أجنبية متخصصة وغالباً ما تكتسب الصفة الخاصة عند إبرام العقد.

تهدف الدولة من إبرام العقد الى تدعيم نظامها السياسى والإقتصادى والإجتماعى ومواكبة التطور الصناعى والتجارى على المستويين الإقليمى والدولى

أما الشركة الأجنبية الخاصة فتهدف الى إمداد دولتها بأهم مصادر الطاقة الطبيعية والسيطرة على إحتياطاته في الدول المنتجة وتحقيق أرباح مالية باهظة من خلال إحتكار أسواق البترول وهو ما يدعم الوضع السياسى والإقتصادى للدول التي تتبعها هذه الشركات.

وأطراف العقد يكتسبون الشخصية المعنوية من القانون الداخلى للدولة فالشخص المعنوى المتعاقد باسم الدولة يكتسب الصفة القانونية العامة

أما الشركة الأجنبية تكتسب الشخصية المعنوية الخاصة وفقاً لمعيار الجنسية المعمول به في الدولة التابع لها الشركة

أ /الدولة بوصفها طرفاً في العقد:

الدولة على رأس الأشخاص المعنوية لكافة الأشخاص العامة والهيئات والمؤسسات الإدارية الأخرى .

وينبثق من السلطة المركزية) الدولة (أشخاص إدارية يمكن تقسيمها الى قسمين:

القسم الأول / الأشخاص المعنوية الإقليمية أو المرفقية:

ويقصد بها المحافظات والمديريات والمدن والأحياء والقرى .

القسم الثانى / الأشخاص المعنوية المصلحية أو المرفقية

: ويقصد بها المؤسسات العامة والهيئات العامة والمصالح العمومية التي تتمتع بشخصية معنوية خاصة بها ولا تختص بإقليم معين وإنما تتحدد إختصاصاتها بأداء نوع معين من الأعمال التي يحددها لها القانون وليس لها أن تخرج من الغرض الذى أنشئت من أجله ومن

الأشخاص العامة أوالمرفقية الأشخاص المعنوية المهنية مثل النقابات المهنية والمهندسين والمحامين وغيرهم.

أهم خصائص الأشخاص المعنوية المصلحية أو المرفقية:

1/أن إختصاصها يتحدد وفقاً للغرض الذى أنشئت من أجله وهوإدارة المرافق العامة طبقاً للقانون أو القرار الرئاسي

2/ أنها نوع من الإدارة اللامركزية لأن المرفق تتولاه شخصية معنوية عامة مستقلة عن الدولة.

3/ يشأ المرفق المعنوى لإدارة مرفق عام يخدم مصالح جميع المواطنين في الدولة

4/ الرقابة والإشراف على الأشخاص المعنوية تكون في الحدود التي قررها القانون

5/ لا تخضع الأشخاص المعنوية المرفقية لنظام قانونى موحد دائماً فقد ظهرت مرافق إقتصادية لا تخضع في كل جوانبها وأعمالها للقانون الإدارى.

- **تقوم الهيئة العامة بإبرام العقود البترولية وفى بعض البلدان لا يبرم العقد إلا من قبل السلطة العليا في الدولة (الملك – الأمير – رئيس الجمهورية)**
- **إستقر الفقه على أن كافة الأجهزة الإدارية التابعة للدولة أياً كان شكلها القانوني والمكلفة بإبرام العقود لصالح الدولة لا يمكن إنكار تبعيتها للدولة وإكتسابها الصفة العامة . وهو ما يعنى خضوع هذه الأجهزة لقواعد القانون العام الداخلى.**
- **العقد البترولى يبرم بين سلطة إدارية عامة في القانون الداخلى وشركة أجنبية خاصة ويترتب على بيان طبيعة الأطراف المتعاقدة إلتزام الشخص المعنوى العام المتعاقد باسم الدولة بالإتفاق العقدى مع الخضوع للسلطة التشريعية.**
- **إستقر الفقه على أن كآفة العقود التي تبرمها هذه الأجهزة تعتبرعقود عامة . هذا ما دل عليه القضاء اللاتينى والإنجلوسكسونى والإتفاقيات الدولية.**

ب /الشركات الأجنبية كطرف ثانى لعقد البترول:

تخضع الشركات الأجنبية العاملة في مجال صناعة البترول لمعيار الجنسية والقاعدة العامة هي خضوع هذه الشركات للنظام القانوني للدولة التى تتبعها وحرصت الدول الصناعية الكبرى على وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا على منح شركاتها البترولية العاملة خارج حدودها الصفة القانونية الخاصة

وذلك تفادياً للصدام بين حكومات الدول المنتجة للبترول والشركات الأجنبية وحماية رؤوس الأموال الأجنبية وأهمية البترول والبعد عن الأوضاع السياسية الدولية وإستقلال الشركات عن أنظمتها.

أشكال العقود البترولية:

لا توجد صيغ نمطية لأشكال العقود من الناحية الفعلية ولكل عقد خصائصه المميزة وتوجد العديد من الأشكال الفرعية للإمتيازات البترولية)

الامتيازات التقليدية:

تعريف عقد الإمتياز البترولى : هو تصرف قانونى بموجبه تمنح الدول المنتجة للبترول الشركة الأجنبية الخاصة حقوق البحث والإستخراج والإستغلال خلال مدة العقد وتتمتع الشركة الأجنبية المتعاقدة بحرية مطلقة في ممارسة كآفة أنشطتها السابقة مقابل قيمة مادية يتفق عليها المتعاقدان عند إبرام العقد

أن أحد أسباب الصراع الدولي التاريخى حول البترول كان هو تنافس شركات البترول الامريكية والأوربية حول مصادر البترول الموجودة في الدول الأجنبية وعلي وجه الخصوص دول العالم الثالث التى كان معظمها اما تحت الاستعمار المباشر او مستقلا ولكن ضعيفاً وقابلاً للتأثير الأجنبى .

والذى يهمنا من ذلك التنافس هو انه لم تترتب عليه النتيجة المتوقعة للتنافس وهى تقديم شروط تعاقد مجزية لدول العالم الثالث المالكة للمصادر البترولية وذلك للاسباب التالية:

-عقد اتفاقيات بين حكومات الدول التى تتبع لها شركات البترول الامريكية والأوربية.

-التنسيق بين الشركات علي أن اتفاقيات الامتياز التقليدية هى الأداة القانونية المناسبة لتحقيق اغراضها.

ولعل ذلك هو السبب الأساسى فى أن كافة اتفاقيات البترول التى أبرمت بين شركات البترول ودول العالم الثالث المالكة للمصادر البترولية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين كانت ، دون استثناء ، عبارة عن اتفاقيات امتياز تقليدية.

وعلي وجه التحديد ظهرت اتفاقيات الامتياز أول الأمر في اندونيسيا وبعض الاقطار الأخرى في نهاية القرن التاسع عشر . اما امتيازات الشرق الأوسط فانها بدأت بالامتياز البريطانى امتياز دارسى سنة 1901 الذى ابرم في ايران.

وعلي الرغم من ان ذلك النوع من اتفاقيات البترول قد اندثر في معظم انحاء العالم نسبة لشروطه المجحفة إلا انه مازال مستخدما في عدد محدد من الدول النامية . كما ان كثيرا من "عقود الإيجار "و" تراخيص البترول "المعمول بها حالياً في كثير من الدول تحمل بعض ملامح الامتيازات التقليدية . وتتخلص الخصائص الرئيسية للامتيازات التقليدية في الآتى:

أ/ منطقة الإمتياز في العقد:

كبر مساحة الامتياز بحيث تغطى في بعض الحالات كل مساحة القطر المعنى وفي كثير من الحالات لا تتضمن الاتفاقية

ب/ مدة الإمتياز الواردة بالعقد:

طول مدة سريان الامتياز حيث تتراوح بين 60 و 75 عاما وفى حالة الكويت بلغت 92 عاماً)

ج/(العائد المادى لعقد الإمتياز:

- قلة العائدات المالية للحكومة المضيفة وتتمثل في مبلغ اتاوة)

(2)الامتيازات الحديثة:

بمرور الايام وتغير الظروف التى جعلت دول العالم الثالث توافق علي توقيع اتفاقيات الامتياز التقليدية ظهر في عالم التنقيب عن البترول ما يعرف بالامتيازات الحديثة . ولعل ابلغ وصف للامتيازات الحديثة هو انها امتيازات تقليدية ادخلت عليها بعض التعديلات لصالح الدول المضيفة في المجالات التالية:

أ / فيما يتعلق بمساحة الترخيص حيث ينص الامتياز الحديث علي مساحة أقل وعلي برنامج زمنى للتخلى عن تلك المساحة.

ب/ فيما يتعلق بمدة سريان رخصة الاستكشاف حيث ينص القانون المذكور علي مدة سريان اقصر بكثير من مدة سريان الامتياز التقليدى التى سبق ان أشرنا اليها

ج/النص علي عائدات مالية اضافية سواء كانت في شكل اتاوة او ضريبة علي ارباح شركة التنقيب او منح تدفع للدولة المضيفة عند التوقيع ..

إن" الاتاوة "أو" الريع "أو" الدفعات المقررة "هى مسميات لمعنى واحد في اتفاقيات الامتياز البترولى . وهى تعنى الدفعات النقدية أو العينية التى يلتزم صاحب الامتياز بادائها الى الدولة المضيفة عن كل وحدة انتاج بترولى يحصل عليها .

والحكومة هى صاحبة الشأن في تقاضى الأتاوة في البلاد العربية ،

وهنالك معياران لتحديد الاتاوة :

أ/ فهى اما ان تكون عبارة عن مبلغ معين عن كل وحدة من الإنتاج.

ب/ وإما ان تكون عبارة عن نسبة مئوية معينة من الانتاج السنوى .

السعودية تفرض الضرائب باجراء من جانب واحد هو رغبتها في ارساء سابقة قانونية تستند اليها مستقبلا.

**نظام الإيجار : وبموجبه تقوم الشركة الأجنبية بسداد مبلغ مالى يدفع سنوياً للدولة نظير إستعمال الشركة لسطح الأرض التي تغطيها منطقة الإمتياز المحددة بالعقد ويتم النص في العقد على تحديد بدء وتاريخ إنتهاء العقد1 .

نظام المكافآت : وهى عبارة عن مبالغ مالية تحصل عليها الدولة مانحة الإمتياز دون إنتظار النتائج التي تسفر عنها عمليات البحث والتنقيب عن البترول 2.

مكآفات التوقيع عبارة عن مبالغ مالية تحصل عليها الدولة مانحة الإمتياز من الشركة الأجنبية عند توقيع العقد دون النظر الى قيام الشركة المتعاقدة بممارسة الاعمال محل العقد أو إنتصار النتائج التي تسفر عنها عمليات البحث والتنقيب عن البترول .

إمتيازات الشركة الأجنبية :

تتمتع الشركات البترولية الأجنبية العاملة في منطقة الشرق الأوسط بإمتيازات قانونية لا تمنح إلا من خلال السلطة المركزية العليا بالدولة سواء من رئيس جمهورية أو ملك –أمير – سلطان – فهى تقترن بالنظام القانوني العام للدولة .

حيث تتمتع الشركة الأجنبية بالإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب وحق الشركة في إستيراد كآفة ما تحتاجه للمشروع دون الحصول على تراخيص من حكومة الدولة المتعاقدة تسهيلاً لقيام الشركة بأعمالها .

ويتم النص في العقد على الحالات التي تمنح فيها الحكومات المتعاقدة الشركات الأجنبية العاملة على أراضيها الإعفاء الجمركي على الآلات والمعدات المستوردة بقصد إستعمالها في تنفيذ العملية محل العقد المبرم بين الطرفين.

التحكيم : حرصت الشركات الأجنبية على النص في العقود المتعلقة بإستغلال الثروة البترولية على إختيار التحكيم كأفضل الوسائل القانونية لحل المنازعات الناشئة عن العقد ويتم إدراج شرط التحكيم في العقد وتحديد القواعد القانونية ومكان التحكيم والقانون المطبق على العقد .

(المشاريع المشتركة) عقد المشاركة (عبارة عن اتفاق بين الحكومة) أو مؤسسة البترول الوطنية (وتتحمل الشركة المنقبة ، بموجب عقد المشاركة ، تكاليف البحث بمفردها في حالة عدم وجود اكتشاف تجارى .. وقد ينص عقد المشاركة علي ان تتحمل الشركة المنقبة كافة التكاليف في مرحلتي البحث والتنمية علي ان تستردها من قيمة الإنتاج وفق نسب سنوية محددة تخصم من قيمة الإنتاج لأغراض ضريبة الدخل . وقد تقتصر التكاليف التى تتحملها الشركة المنقبة علي مرحلة البحث فقط.

وفي بعض الحالات لا يعطى عقد المشاركة الشركة المنقبة الحق في استرداد تكاليف البحث ، فعلى سبيل المثال نجد ان كافة الاتفاقيات التى أبرمت في النرويج بعد عام 1973 لا تعطى الشركة المنقبة الحق في استرداد تكاليف البحث حتى في حالة اكتشاف البترول البترول بكميات تجارية .

وتدفع الحكومة حصتها في رأس مال عقد المشاركة بواحد او اكثر من الطرق الآتية :

-منح حقوق بحث وتنمية وانتاج في مجال البترول.

-منح حق استخدام البنيات الاساسية والتسهيلات التى تمتلكها الحكومة.

-اعطاء معلومات.

-منح تسهيلات مصرفية.

-تأجيل او أعفاءات الاتاوات والضرائب.

-منح حوافز استثمار فيما يتعلق بتحديد نسبة الاستهلاك أو استرداد التكاليف.

-دفع المساهمة نقدا بعد الاكتشاف التجارى.

وتتأثر حصة الحكومة في عقد المشاركة بتقييم الشركة المنقبة لمخاطر عمليات البحث وكمية الانتاج المتوقعة وتكاليف التنمية والتشغيل .. الخ ، وبناء علي ذلك تتفاوت حصة الحكومة في عقد المشاركة تفاوتا كبيراً من قطر الي آخر.

وتأخذ المشاركة أحد الأشكال الإدارية التالية:

١ -تكوين شخصية اعتبارية تكون ملكيتها مساهمة بين الحكومة) أو مؤسسة البترول الوطنية (والشركة المنبقة . وتخضع تلك الشخصية للضرائب ويوكل لها أمر أنتاج البترول وتسويقه حسبما ينص عقد المشاركة . وفي تلك الحالة يقسم صافى الأرباح التى تحققها تلك الشخصية بين الحكومة) أو مؤسسة البترول الوطنية (والشركة المنقبة حسب مشاركة كل مهما في رأس مال الشخصية الاعتبارية ويطلق علي ذلك النوع .

٢ -أن تكون لكل من الحكومة ،أو مؤسسة البترول الوطنية والشركة المنقبة حصة غير مفرزة في منطقة البحث والبترول المنتج منها دون حاجة الي تكوين شخصية اعتبارية منفصلة حيث تتولى الشركة المنقبة القيام بكافة العمليات . وذلك الترتيب معمول به ، علي سبيل المثال ، في النرويج والمملكة المتحدة ، تكوين شراكة غير ربحية يوكل لها امر تنفيذ كافة عمليات التنمية والانتاج نظير مبلغ معين .

وتقوم الحكومة ،أو مؤسسة البترول الوطنية (والشركة المنقبة بتوفير المبلغ المطلوب . وتقوم الشراكة التى تم تكوينها بتسليم البترول المنتج الى الحكومة) أو مؤسسة البترول الوطنية (والشركة المنقبة حسب ما تنص اتفاقية المشاركة . وتفضل الشركات الأمريكية ذلك النوع من التعامل وهو يوافق طوح الحكومات المضيفة في تكوين شخصية اعتبارية محلية ويطلق عليه

وكما هو الحال في نظام الامتياز نجد أن من محاسن عقود المشاركة انها تحمل الشركة المنقبة المخاطر المالية المتعلقة بالبحث وفي بعض الاحيان مخاطر التنمية كذلك . وتعتبر الدول النامية عقود المشاركة وسيلة لاكتساب المهارات الادارية والفنية التى تتطلبها العمليات البترولية ونجد ان بعض تلك العقود تنص علي ان تتولى مؤسسة البترول الوطنية عمليات التشغيل فور استرداد الشركة المنقبة للمبالغ التى صرفتها

وعقود المشاركة تعنى المشاركة في رأس المال والادارة واقتضاء حصة من الارباح) بنسبة المساهمة في رأس المال (باعتبارها عائدا لرأس المال المستثمر وليس باعتبارها ضريبة علي دخل الشركة المنقبة ، ولعل ذلك هو وجه الخلاف الاساسى بين الامتيازات الحديثة)مناصفة الارباح ، وعقود المشاركة.

وتجدر الاشارة الى ان العائدات المالية للحكومة في حالة عقود المشاركة تتأثر سلبا بحق الشركة المنقبة في بيع البترول باسعار مخفضة للشركات التابعة لها وبحق الشركة في تحديد اسعار البيع بصورة عامة . كما تتأثر تلك العائدات سلبا بفوائد القروض التى تحصل عليها الشركة المنقبة من الشركات التابعة لها ويقتصر ذلك القول علي اتفاقيات البترول التى يكون عائد الحكومة المالى فيها عبارة عن ضريبة دخل علي صافى الارباح . اما تضخيم التكاليف)القابلة للاسترداد (التى تكون الشركة المنقبة قد تكبدتها في عمليات البحث او خلافه فانه يمكن ان يحدث في ظل اى نوع من انواع اتفاقيات البترول.

ومن الناحية التاريخية ظهرت عقود المشاركة في الفترة التى اعقبت الحرب العالمية الثانية لتحقيق رغبتين :رغبة الحكومة في السيطرة علي ثرواتها البترولية وتحقيق اكبر عائد مالى منها ، ورغبة شركات البترول الصغيرة) سواء كانت تملكها الحكومة مثل اينى الايطالية او كان يملكها القطاع العالمى الخاص مثل الشركات الامريكية واليابانية الصغيرة (في تأمين مصادر اجنبية للبترول الخام.

ان فكرة استبدال اتفاقيات الامتياز بعقود مشاركة وهى الفكرة التى اعقبت فكرة زيادة العائدات المالية عن طريق فرض ضرائب علي دخل الشركات ، كانت رائدتها ايران في الشرق الأوسط ، وكان ذلك عام 1957 حين دخلت شركة البترول الايرانية الوطنية (NIOC) ، والتى أجبرتها مقاطعة شركات البترول لها عند تأميم صناعة البترول في ايران عام 1951 علي السماح باستمرار عمليات شركات البترول بموجب اتفاقيات الامتياز ، فى مشروع مشترك مع شركة اجيب الحكومية الايطالية . وفي نفس ذلك العام وقعت شركة آينى الايطالية) الشركة الأم لشركة أجيب (مشروعا مشتركاً آخر مع جمهورية مصر العربية.

أما أول مشاركة في الامتيازات القائمة الي تحقق لها وجود البترول بكميات تجارية فهى ما قامت به حكومة الجزائر في . 19/10/1968 ففى ذلك التاريخ عدلت الجزائر الامتياز الذى سبق ان منحته لشركة جيتى وحصلت شركة البترول الوطنية سونا طراك (على 51% من مصالح شركة جيتى في الجزائر اعتباراً من 31/12/1967 ، وتم تعويض جيتى ببترول خام يسلم علي دفعات لمدة اربع سنوات

ولا نغفل ان اقدم الامتيازات في منطقة الشرق الاوسط) علي سبيل المثال :امتياز دارسى سنة 1901وامتياز شركة نفط العراق سنة (1925 قد نصت علي مشاركة الحكومة في رأس مال الشركة المنقبة إلا ان تلك النصوص كانت صورية ولم تنفذ خاصة فيما يتعلق بموضوع المشاركة في ادارة العمليات والاشراف عليها.

ولقد حظيت فكرة تعديل الامتيازات القائمة بادخال نظام المشاركة باهتمام منظمة الاوبك حيث تضمن قرارها رقم 16/90 الصادر في يونيو 1968 الاعتراف بنظام المشاركة باعتباره احد الاهداف التى تسعى المنظمة لتحقيقها ونص علي الاتى" :لما كانت اتفاقيات الامتياز النافذة حاليا قد جاءت خلوا من اى شرط يضمن المشاركة الحكومية في ملكية الشركة صاحبة الامتياز ، فانه يحق للحكومة – علي اساس مبدأ الظروف المتغيرة – ان تحصل علي مشاركة معقولة في هذه الملكية "، وأن كان مثل ذلك الشرط قد تضمنته فعلا بعض الاتفاقيات ، إلا ان الشركات المعنية قد تجنبت تنفيذه حتى لا تفقد سيطرتها علي العمليات البترولية .

ولم تكتف الاوبك بمجرد اعلان رغبتها في تطبيق نظام المشاركة بل تابعت الموضوع بالدراسة الي ان جاءت الدورة الاستثنائية لمؤتمر الاوبك الخامس والعشرين المنعقد في بيروت في 22/9/1971 والتى اتخذ المؤتمر فيها قرارين هامين :اولهما خاص بتعديل الاسعار بعد اعادة تقييم الدولار الامريكى ،

ولقد تم حل ذلك الموضوع نهائياً ب"اتفاقية جنيف حول التعديلات النقدية "، الموقعة في 20/1/1972، وقد ابرمت تلك الاتفاقية بين الدول المنتجة للبترول والشركات العاملة فيها وقضت برفع سعر خامات الخليج العربى شرقى المتوسط بمقدار 8,49% ، كما وضعت تلك

الاتفاقية اساسا لتفادى التقلبات المستقبلية في الاسعار عند تقلب اسعار العملات التى تدفع بموجبها الضرائب الى الحكومات المعنية . والقرار الثانى هو الذى يهمنا وقد جاء تحت الرقم 25/135ونص علي مشاركة البلدان المنتجة للنفط في الامتيازات البترولية القائمة.

وفي 21/1/1972 وتنفيذا لذلك القرار (25/135) بدأ وزراء بترول الدول الاعضاء في المنظمة مفاوضاتهم مع ممثلى اثنتى عشرة شركة بترولية . وفي مرحلة لاحقة اعلنت المنظمة ان بلدان الخليج قد عهدت الي الشيخ احمد زكى يمانى بالتفاوض نيابة عنها . وبعد مفاوضات دامت تسعة اشهر توصل الشيخ يمانى الي ابرام" اتفاق نيويورك "الذى يقضى بتعديل اتفاقيات الامتياز القائمة في دول الخليج ، وقد تولى المفاوضات نيابة عن مجموعة شركات البترول المستر بيرسى النائب الأول لرئيس مجلس ادارة شركة استاندارد أويل أوف نيوجرسى . وقد صدقت علي ذلك الاتفاق كل من السعودية وأبوظبى وقطر بينما عارضته العراق وليبيا والجزائر وايران ونيجريا وفنزويلا .

أما فيما يتعلق بنسب المشاركات قبل اتفاق نيويورك وبعده فانها قد تفاوتت تفاوتا كبيرا حسب ظروف كل دولة . وقد بلغت تلك النسبة 51% في اتفاق شركة النفط الكويتية الوطنية وشركة هسبا نويل سنة 1967 ، بينما بلغت 50% في اتفاق شركة بترومين وشركة اجيب سنة 1967، بينما بلغت 50% في اتفاق شركة بترومين وشركة اجيب سنة 1967 . ولم تتجاوز تلك النسبة 10% في اتفاق السعودية والشركة اليابانية سنة 1957 ، وبلغت 20% في اتفاق الكويت ومجموعة شركات شل سنة 1961 . و 40% في اتفاق بترومين و أوكسيراب سنة 1965 .

اقتسام الانتاج:

من الناحية التاريخية نجد ان اندونيسيا هى رائدة اتفاقيات اقتسام الانتاج فى العالم وكان ذلك في الستينات من القرن الماضى.

وتتلخص السمات الرئيسية لتلك الاتفاقيات في الآتى:

-يتحمل المقاول, الشركة المنقبة (مخاطر علميات البحث كما هو الحال في عقود المشاركة.)

-يقسم الانتاج الى جزئين" :زيت التكاليف "لمقابلة التكاليف ،" وزيت الارباح "الذى يقسم بين الحكومة) أو مؤسسة البترول الوطنية (والمقاول وفق نسب تحددها الاتفاقية.

ومن محاسن اتفاقيات اقتسام الانتاج بالنسبة للدول المضيفة هى انها تمكن تلك الدول من الحصول علي عائد مالى منذ بدء الانتاج وذلك عن طريق التصرف في حصتها من الزيت المنتج . ومن جانب آخر فان اتفاقيات اقتسام الانتاج قد تنص علي زيادة نصيب الحكومة في حالة ازدياد معدلات الانتاج او ارتفاع اسعار البترول .

ومن ايجابيات اتفاقيات اقتسام الانتاج كذلك ان جميع البترول المكتشف يظل مملوكا للحكومة حتى نقطة التصدير, وذلك الوضع يعكس سيادة الدولة علي مواردها البترولية حيث انه يعطيها الحق في التصرف في البترول المنتج وتعويض المقاول عن حصته نقدا اذا لزم الامر.

أما فيما يتعلق بالضرائب فان اتفاقيات اقتسام الانتاج لا تفرضها وتكتفى الحكومات بنصيبها من الانتاج. .

وقد اثر ارتفاع اسعار البترول في بداية السبعينات علي محتوى عقود اقتسام الانتاج حيث ابرمت ليبيا عقد اقتسام انتاج مع شركة موبيل ادخلت فيه الكثير من الابتكارات .

عقود الخدمة:

تتلخص اهم سمات هذا النوع الخامس من اتفاقيات البترول في احتفاظ الحكومة بملكية البترول المكتشف بالاضافة الي سلطة التصرف فيه ، وتوكل الحكومة امر البحث عنه وتنميته وانتاجه الي الجهة التى تملك راس المال الكافى والخبرة الفنية اللازمة .

ومن ناحية عامة يمكن تصنيف عقود الخدمة الى نوعين . وتتلخص السمات الأساسية للنوع الأول في ان الشركة المنقبة توفر رأس المال المطلوب لعمليات البحث والتنمية . علي ان تسترده) مع الفوائد (خلال سنوات محددة بعد مرحلة الانتاج ، اما نقدا او عن طريق اعطائها الحق في شراء جزء من الانتاج لمدة محددة بسعر مخفض . وعند بدء الانتاج تتولى الحكومة دفع كافة تكاليف التشغيل.

ولقد استخدم ذلك النوع من عقود الخدمة لأول مرة في أواخر الستينات من القرن الماضى بين الاقطار المنتجة للبترول وشركات البترول الاجنبية التى ترغب في كسب مصادر بترول اجنبية مؤكدة.

ومن امثلة ذلك ان شركة ايراب التى تملكها الحكومة الفرنسية ابرمت عقدى خدمة في ايران والعراق في عامى 1966 و 1968 علي التوالى .

اما السمات الاساسية للنوع الثانى من عقود الخدمة فهى ان الحكومة تتحمل كافة مخاطر البحث) او بعضها (وتستأجر الشركة المنقبة للتنفيذ . ونجد ان الاتفاق علي ذلك النحو يقلل من المقابل الذى تدفعه الحكومة للشركة المنقبة نظير خدمات الأخيرة . .

وبمقارنة عقود الخدمة مع الامتيازات وعقود اقتسام الانتاج وعقود المشاركة نجد ان عقود الخدمة تحقق عائدا اكبر للحكومة .

ومن الجوانب السلبية لعقود الخدمة هى انها لا تشكل حافزا كافيا للشركات المنقبة لتقليل تكلفة العمليات في مرحلة التنمية حيث ان الشركة المنقبة سوف تستحق عائدا ثابت القيمة دون اعتبار للمبالغ التى تم صرفها.

مباشرة الدولة للعمليات البترولية1:

في بعض الاحيان نجد ان الدولة المنتجة تتحمل كافة المبالغ المطلوبة للعمليات البترولية وكافة المخاطر وتباشر كافة العمليات وتحصل في مقابل ذلك علي نسبة 100% من البترول المنتج وذلك هو المقصود بمباشرة الدولة للعمليات البترولية.

ونجد ان الدولة تنفذ العمليات البترولية وتتحمل مخاطر البحث في المناطق التى تكون نسبة المخاطر فيها قليلة . اما فيما يتعلق بالمناطق التى ترتفع فيها نسبة المخاطر فانها تتعاقد مع الشركات الأجنبية بحيث تتحمل الشركة مخاطر البحث. .

ان قيام الدول بالعمليات البترولية عن طريق المؤسسة او المؤسسات الوطنية له فوائد كثيرة تشمل تحقيق السيطرة التامة علي تلك الثروة الاستراتيجية ، والحصول علي عائد مادى مناسب ، وتنفيذ كافة الاهداف المضمنة في سياسة الدولة البترولية سواء كانت في مجال المحافظة علي البيئة او تدريب الكوادر المحلية او المحافظة علي الاحتياطى او خلاف ذلك . ولكن من الناحية العملية نجد ان قلة الموارد المالية وصعوبة الاقتراض والمخاطر التى تواجه المبالغ المستثمرة في مجال البترول تحول دون قيام كثير من الدول بالعمليات البترولية.

عقود المساعدات الفنية : 1

بموجب العقد تقوم الشركة الأجنبية بعملية توريد أو تزويد المؤسسات والهيئات والشركات العامة بالفنيين المتخصصين والقيام بتدريب القدرات البشرية الوطنية على تشغيل الأجهزة والأدوات والمعدات المستخدمة في عمليات الإنتاج والتدريبل على عمليات الصيانة والإصلاحات اللازمة وتنظيم برامج العمل مقابل حصولها على مقابل لعملية المساعدة.

الأشكال الحديثة لعقد البترول:

تطورت العلاقات القانونية فيما بين الدول البترولية والشركات الأجنبية الخاصة وبرزت العديد من صور عقود الإمتياز المتطورة منها:

أولاً / عقد تسليم المفتاح:

ويطلق عليه عقد البناء والتحويل حيث تلتزم الشركة الأجنبية بالقيام ببناء المصنع بصورة متكاملة وصالحاً للتشغيل الفوري وعليها تدريب العاملين وتقديم المساعدة الفنية الى إكتمال التشغيل وظهور الإنتاج الفعلى

ثانياً /عقد البوتB.O.T:

يطلق عليه عقد البناء والتشغيل والتحويل للدولة وفيه تقوم الشركة الأجنبية بعملية إنشاء مشروع والقيام بتشغيله دون إمتلاكه وعند نهاية مدة العقد يتم إعادته للدولة . فالشركة الأجنبية لا تمتلك المنشئات خلال مدة الإمتياز على الرغم من قيامها بعملية الإدارة وإكتمال المشروع والوصول للغاية التي أنشىء منها المشروع.

**عقد بتوB.T.O :

تقوم الشركة الأجنبية وفقاً لعقد بتو بإنشاء المشروع ونقل ملكيته للدولة وتقوم بإبرام عقد مع الدولة على تشغيله خلال مدة الإمتياز حيث أن الشركة تنقل الملكية بمجرد الإنشاء ثم إبرام عقد تشغيل لمدة محددة . وهو ما يعنى أن العقد يتضمن عقدين عقد إقامة المنشآت أو المرفق العضوى ونقل ملكيته للدولة وعقد آخر لإدارة المرفق أو المرفق المادى .

الطبيعة القانونية لعقود البترول3:

- كآفة أشكال عقود البترول التي يتم إبرامها مع الشركات الأجنبية تدخل ضمن عقود القانون العام
- تكيف عقود البترول يسهل من تحديد القانون واجب التطبيق
- محور العلاقة بين الطرفين هو العقد
- يقترن العقد بالسلطة التنفيذية تفاوضاً وإبراماً وتنفيذاً وتحكيماً في حالة نشوب نزاع بين الطرفين
- يكتسب المشروع البترولى صفة الدوام والإستقراروالإنتظام في العمل.

الطبيعة القانونية للعقد في النظام الإنجلوسكسونى:

حرص منتجو البترول الأمريكي على إكتساب المشروعات البترولية‌ى للصفة العامة من خلال الجهود المذولة لإصدار قانونى حكومي وصدر القانون في 1968 حيث منح شركات خطوط البترول الصفة العامة بإعتبارها مشروعات ذات نفع عام للدولة

وفى النظام اللاتينى :

كيف الفقه والقضاء الفرنسي عقد البترول على أنه عقد إدارى يضم إليه عقود الإستثمار البترولى حيث أن الهدف من العقد تسيير مرفق عام من خلال الإستعانة بشركة أجنبية خاصة ومتخصصة في إنشاء المرافق البترولية والعمل على تسيير المرفق البترولى ويتضمن العقد شروط إستثنائية. وأن هذا العقد عام وتحكمه قواعد القانون الإدارى . ورأى الدول الكبرى أن كآفة الأنظمة القانونية للدول المنتجة للبترول لا تخضع الفرد في ممارسته لحقوقه لتلك القيود التي يقررها القانون فقط لضمان الإعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها لتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطى.

فالعقد البترولى يعد من عقود القانون العام وينتمى لطائفة العقود الإدارية حيث يخضع للمبادىء والأحكام الإدارية العامة للدولة وبالتالي يخضع للقانون الوطنى للدولة المتعاقدة وهو ما يستوجب أن يكون النظام القانوني العام للدولة ديمقراطياً لضمان تحقيق الصالح العام والقدر الأكبر من المنفعة للمواطنين

طرق حسم المنازعات الناشئة عن إتفاقيات النفط والغاز :

التحكيم :

أولاً / مفهوم التحكيم وشروطه:

التحكيم في اللغة هو ؛:مصدر للفعل حكم بتشديد الكاف مع الفتح وهو بمعنى التفويض في الحكم ويقال أحكمت فلاناً في مالى تحكيماً أي فوضت إليه الحكم فيه

إستحكم فلان في مال فلان إذا جاز فيه حكمه.

وفى الإصطلاح الشرعى : هو إختيار ذوى الشأن شخصاً للحكم فيما تنازعا فيه دون أن يكون للمحكم ولاية القضاء بينهما أو إتفاق الخصوم على تولى رجل أو أكثر رجلاً في أن يفصل فيما تنازعا بحكم الشرع دون القاضي المولى..

مبررات اللجو الى التحكيم في عقود البترول :

١/ أقل في التكاليف وأسرع في الإجراءات من الإلتجاء الى المحاكم الوطنية .

بالتحكيم تختصر درجات التقاضى ومراحله حيث أن حكم التحكيم لا يقبل الطعن فيه بطرق الطعن في الأحكام القضائية الأمر الذى يختصر الإجراءات ويوفر النفقات

بيد أن هذا القول ليس صحيحاً على إطلاقه فمن ناحية قد يكون التحكيم أكثر كلفة من القضاء حيث يدفع الأطراف أتعاب المحكمين بينما القاضي يأخذ أجره من الدولة وليس من المتقاضين .

وقد تستمر بعض المنازعات أمام المحكمين بضع سنوات ويمكن أن نذكر في هذا الخصوص : النزاع الذى ثار بين حكومة السعودية والشركة العربية الأمريكية للزيت والمسماه أرامكو فقد إستمر هذا النزاع أمام المحكمين منذ عام ١٩٥٥م الى حين صدور حكم التحكيم عام ١٩٥٨م .

٢/ إن الفصل في المنازعات الناشئة عن عقود البترول تحتاج الى مؤهلات علمية وفنية خاصة نظراً لتعلقها بمسائل فنية بحتة فبدلاً من عرضها على محكمة قضائية تحيلها في أغلب الأحيان الى خبير لإبداء الرأي الفني فيها يكون من الأفضل عرضها على المحكمين تتوافر فيهم هذه المؤهلات.

بيد أن ما يحدث في الواقع العملى على خلاف ذلك تماماً ففي كل المنازعات التي نشأت بصدد عقود البترول وتم اللجو فيها الى التحكيم إختار الأطراف كمحكمين فقها ورجال قانون بارزين وليسوا خبراء في صناعة البترول .

٣/ إن التحكيم يعتبربمثابة تأمين للشركات المتعاقدة ضد التعديلات التشريعية المفاجئة التي قد تخل بالتوازن الإقتصادى للعقد وبصفة خاصة عندما يكون المحكم مفوضاً من قبل الأطراف للفصل في النزاع وفقاً لقواعد العدل والإنصاف وهو ما يطلق عليه المحكم المفوض بالصلح لأن المحكم في هذه الحالة لا يلتزم بتطبيق قانون دوله معينة سواءً كان قانون الدولة المتعاقدة أو قانون دولة الشركةالمتعاقدة.

4/ إنعدام ثقة الشركات الأجنبية في القضاء الوطنى للدولة المنتجة : فهذا القضاء يعتبر من وجهة نظر هذه الشركات قضاء غير محايد بالنسبة للمنازعات التي تكون الدولة أو أحد الأجهزة التابعة لها طرفاً فيها مع طرف أجنبى ودرء هذا الخطر الكامن في إنحياز القضاء الوطنى للدولة المتعاقدة لا يكون إلا بسلب الإختصاص منه ومنحه الى قضاء آخر محايد هو قضاء التحكيم . يضاف الى ذلك تهرب الشركات الأجنبية من تطبيق القانون الوطنى للدولة المتعاقدة.

المراحل التي يمر بها التحكيم في عقود البترول:

التحكيم في عقود البترول شأنه شأن أي تحكيم آخر . ويمر بثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى : وتتعلق بإتفاق التحكيم : حيث يتفق الأطراف على اللجو الى التحكيم.

المرحلة الثانية : وتتعلق بخصومة التحكيم وتبدأ بتشكيل محكمة التحكيم وتنتهى بصدور حكم التحكيم . وأهم المسائل التي تثار في هذه المرحلة مسألتان في غاية الأهمية -:

المسألة الأولى : القانون واجب التطبيق على إجراءات التحكيم

المسألة الثانية : القانون الذى يحكم الموضوع.

نماذج لمنازعات بترولية بمنطقة الشرق الأوسط مع الشركات الأجنبية:

أ /تحكيم سفير

******الأطراف**

الشركة الوطنية الإيرانية ،مع الشركة الكندية

سبب النزاع

تنازلت الشركة الكندية عن حقوقها وإلتزاماتها العقد تجاه الحكومة الإيرانية الى شركة ساتير الدولية للبترول وهى الشركة الأم التي تتبعها الشركة المتنازلة.

وفسخت شركة نيوك الإيرانية العقد المبرم لعدم قدرة شركة ساتير الدولية الوفاء بكآفة إلتزاماتها الواردة بالعقد وهو ما دفع الشركة الكندية طلب اللجو للتحكيم الدولى

تحكيم أرامكو:

الأطراف

بين الحكومة السعودية ومع الشركة الأمريكية ...

وتم منح الشركة الجديدة حق رفع العلم السعودى على الناقلات البحرية وقيامها بنقل 50000 طناً من بترول المملكة العربية السعودية ومشتقاته من موانى المملكة .

سبب النزاع

رات شركة أرامكو أن حق الأفضلية الذى منحته الحكومة السعودية لشركة ((satco يتعارض مع العقد المبرم بينهما فالحكومة السعودية خولت نفسها الحق المطلق في إختيار وسائل النقل الضرورية بما فيها وسائل النقل الأجنبية ورفضت شركة أرامكو الأمريكية طلب الحكومة السعودية بإحترام عقدها المبرم مع ((Onassis وإستندت في ذلك أن مبدأ العقد شريعة المتعاقدين

وإعترضت الحكومة السعودية وأكدت أن العقد المبرم عام1933 م يمنحها الحرية المطلقة في إختيار وسائل النقل الضرورية بما في ذلك ناقلات البترول العالمية

ومع رغبة الحكومة السعودية في الوصول لتسوية النزاع مع الشركة الأمريكية إقترحت عرض النزاع للتحكيم

تحكيم تكساكو (Texaco) : الصادر في /19 يناير1977 م

اطراف النزاع ..

الحكومة الليبيه مع الشركتين الامريكتين .

ملخص وقائع الدعوى :

أصدرت الحكومة الليبية القانون الخاص بتأمين نسبة واحد وخمسون في المائة من كآفة الأموال والحقوق والأصول المملوكة للشركتين والحكومة الليبية و أصدرت الحكومة الليبية بتأميم كآفة الأموال والحقوق والأصول المملوكة للشركتين وقد أعلنت الشركتان رفض قرار التأميم الخاص بنسبة واحد وخمسون في المائة وأعلنت رغبتها في اللجوء للتحكيم.

رفضت الحكومة الليبية التحكيم أو تعيين محكم لها وفقاً لنصوص العقد مما دفع الشركتين للتقدم بطلب الى رئيس محكمة العدل الدولية لتعيين محكماً وحيداً لنظر النزاع الناشئ بين الشركتين والحكومة الليبية.

حقوق أطراف عقود البترول:

أولاً /المسئولية خلال مرحلة التفاوض قبل إبرام العقد:

تعتبر مرحلة التفاوض من أهم المراحل التي يمر بها العقد حيث تتم عملية التفاوض بين الجهة المسئولة عن التفاوض باسم الدولة ولصالحها والشركة الأجنبية وتدور المفاوضات حول ثلاثة أمور بالغة الأهمية وهى النواحى المالية ثم الفنية ثم الإدارية

ولا يوجد مدى زمنى لعملية التفاوض بين الأطراف المتعاقدة فقد تطول أو تقصر حسب كفاءة المفاوض الوطنى وتلعب عملية المفاوضة دوراً هاماً لتحديد المسار التنفيذي السليم للعقد طوال مدته.

ماهو خطاب النوايا ؟

هوالذى من خلاله يتم الإعلان عن الرغبة الضمنية للتفاوض للوصول للشكل النهائي للعلاقة العقدية بين الأطراف ويترتب على الإخلال بعملية التفاوض مسئولية تقصيرية ناشئة عن الخطأ وفقاً للنظام اللاتينى.

وفى النظام الإنجلوسكسونى يعتبر خطاب النوايا تعهداً بسيطاً بالتفاوض بحسن النية للوصول للعقد النهائي.

*****حقوق الدولة المنتجة:**

- **الالتزامات ::**

- **تلتزم الدولة بالتعاون الجاد والمثمر مع الشركة الأجنبية لتنفيذ العقد وإنشاء المرفق البترولى على إقليم الدولة وهو ما يحقق مصلحتها العامة.**

- **العمل على إنجاح تنفيذ العقد من خلال تسهيل كآفة الإجراءات اللازمة التي تحتاجها الشركة الأجنبية للوصول للثروة البترولية**

أهم حقوق الدولة المنتجة:

أولاً / حق ملكية وسيادة الدولة على مواردها البترولية:

القاعدة العامة في عقود الإمتياز التقليدية المبرمة خلال فترة الإستعمار الأروبى لا ملكية ولا سيادة للدولة على منطقة الإمتياز أو الخام المنتج وكذلك التبعية الإدارية وذلك لعدم سيادة هذه الدول على أراضيها.

فقد نصت المادة الأولى من قانون المناجم السعودى الصادر في /20 مايو1963 م على أن تمتلك الدولة ملكية خالصة كآفة الثروات الطبيعية وهو ما أكدته المادة التاسعة من القانون العراقى الصادر في /19 إبريل1946 م على أن موارد الثروة الطبيعية وريعها ملكاً للدولة.

ونصت المادة 21 من الدستور الكويتى الصادر في /1 نوفمبر1962 م على أن الثروات القومية والموارد الطبيعية تعتبر ملكاً للدولة.

ثانياً / حق الدولة في الإستيلاء على المرفق في حالة الظروف الإستثنائية والقوة القاهرة:

يتم النص على حق الدولة في الإستيلاء على الآبار والمرافق المنشأة كحق إستثنائى مع تعويض الشركة الأجنبية . وذلك مثل حالة الحرب أو إقتراب وقوعها أو التهديد الجوى بالحرب والكوارث التي يصعب توقيع حدوثها. فتنشأ مشروعية إستثنائية تساعد الدولة على حماية نفسها من الآثار السيئة الناشئة عن الظرف الإستثنائى الطارئ.

أما القوة القاهرة : فهى تعفى الطرفين من الوفاء بإلتزاماتهم العقدية والإعفاء من مسئولية التأخير عن التنفيذ إذا كان ذلك راجعاً للقوة القاهرة ويتم إضافة المدة الى مدة العقد الأصلى .

ويقصد بالقوة القاهرة في عقود البترول السبب الذى لا يستطيع معه أي من الطرفين الإلتزام بالعقد في شكله الطبيعى.

ثالثاً /حق الدولة في الإشراف والتوجيه والرقابة على المشروعات البترولية:

يحق للدولة المنتجة متابعة عملية تنفيذ العقد من خلال حق الإشراف على العمليات والحصول على كآفة البيانات والإحصاءات ومراجعة المستندات الخاصة بعملية التنفيذ وهى تتابع ذلك وفقاً للشروط الواردة بالعقد.

رابعاً / حق الدولة في تعديل العقد :

إستندت الدولة في حقها لتعديل العقد الى قاعدة تغير الظروف والتي بموجبها يكون إستمرار الإلتزامات والحقوق العقدية مرهوناً بثبات الظروف المصاحبة لإبرام العقد دون حدوث أي تغيير . وقت واجهت الدول صعوبات في إقناع الشركات بقبول فكرة تعديل شروط الإمتياز .

ويعتبر حق الدولة في تعديل عقودها العامة من المبادئ العامة المستقرة والسارية على كآفة العقود الإدارية.

خامساً / حق الدولة في فسخ العقد:

الفسخ جزاء يوقع على المخالفات التي ترتكبها الشركة الأجنبية خلال تنفيذ العقد وقبل نهاية أجله ويتم النص على حق الدولة في فسخ العقد متى توافرت الحالات التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين ووفقاً لقواعد المسئولية العقدية تستحق الدولة تعويضاً عادلاً جراء مخالفات الشركة الأجنبية.

الحالات والأسباب التي يحق للدولة بموجبها طلب فسخ العقد:

١/ تعمد الشركة الأجنبية القائمة على العمليات تقديم بيانات ومعلومات غير صحيحة.

2/ إعلان الشركة الأجنبية إفلاسها : ويصعب تصور إفلاس شركات البترول من الناحية العملية

٣/ إمتناع الشركة الأجنبية عن الوفاء بإلتزاماتها كالضرائب والرسوم المفروضة عليها والواردة بالعقد.

٤/ تنازل الشركة الأجنبية عن بعض أو كل حقوقها المستمدة من العقد للغير دون إخطار الدولة وحالة رفض الدولة تنازل الشركة للغير.

5/ إمتناع الشركة الأجنبية الإعتراف بالأحكام القضائية النهائية الواجبة النفاذ والصادرة لصالح الدولة تعد مخالفة يجوز معها فسخ العقد.

6/ مخالفة الشركة الحد الأدنى للنفقات المتفق عليها وهو ما يعنى تخاذل الشركة عن التنفيذ الجدى لشروط العقد مما يستوجب معه فسخ العقد.

سادساً /حق الدولة في التأميم

التأميم حق مشروع تمارسه الدولة للتخلص من نظام الإمتيازات وإقرار ملكية الدولة الكاملة لثروتها الطبيعية بعد الإستقلال والتخلص من الإستعمار) . وفى هذه الحالة تحصل الشركة على تعويض يناسب خسائرها وقت عملية التأميم

اي تستحق الشركة الأجنبية تعويضاً عادلاً لكافة خسائرها .

حقوق الشركة الأجنبية:

تتمتع الشركات الأجنبية بالعديدمن الحقوق والإمتيازات والتي غالباً ما تتصل بعقود البترول حيث يقع على الشركة الأجنبية إلتزام جوهرى يتمثل في جدية القيام بتنفيذ العقد وتحقيق نتيجة بشكل صحيح وفق المدى الزمنى الوارد بالعقد والباعث هو المصلحة المشتركة. ومقابل جدية الشركة تمنح العديد من الإمتيازات وهى:

أولاً /حق الشركة الأجنبية في الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية-:

يمثل نظام الإعفاءات أهم المميزات الجاذبة للإستثمارات الأجنبية لذلك نجد أن كآفة عقود الإمتياز أعفت الشركات الأجنبية من كآفة الضرائب.

.ثانياً /حق الشركة الأجنبية في تشغيل الأجانب في المشروعات التي تنفذها:

يحق للشركة الأجنبية تعيين مواطنيها ككوادر إدارية وفنية لتنفيذ المشروع

.*وقد أقرت الدول المنتجة وجود الأجانب في المشروعات**

بشرط عدم وجود أشخاص وطنيين بنفس الكفاءة الإدارية والفنية

ثالثاً / حق الشركة الأجنبية في التنازل عن العقد:

ينقسم حق التنازل عن العقد من حيث الشكل الى ثلاث حالات وهي:

الحالة الأولى : التنازل عن العقد لصالح الدولة المتعاقدة:

في حالة فشل الشركة الأجنبية العاملة في البحث وعدم إكتشاف الخام على الشركة التنازل عن العقد لعدم جدوى الإستمرار في العمليات.

وفى ظل عقود الإمتياز التقليدية لا يوجد قيد على الشركة ولا مسئولية في حالة عدم الوصول لإكتشاف الخام ..

الحالة الثانية : تنازل الشركة الأجنبية عن العقد لصالح شركة تابعة لها:

يحق للشركة الأجنبية التنازل عن العقد لصالح شركة تابعة لها ومتخصصة في عمليات البترول المختلفة.

وفى عقود الإمتياز يحق التنازل عن العقد دون الحصول على موافقة الدولة على أساس سريان كآفة الحقوق والإلتزامات من الشركة الأم الى الشركة التابعة دون تعديل العقد.

الحالة الثالثة : التنازل عن العقد للغير(شركة بترولية مستقلة)

للشركة الأجنبية الحق في التنازل عن كل أو بعض الحقوق والإلتزامات الواردة بالعقد لمصلحة شركة أجنبية مستقلة عن أطراف العقد الاصلى.

- **حرصت الدول المنتجة على إلزام الشركات الأجنبية الراغبة في التنازل لشركة مستقلة الحصول على موافقة صريحة ومكتوبة.**
- **للدولة الحق في إلغاء العقد في حالة تنازل الشركة الأجنبية عن العقد دون موافقة الدولة لمساسه بسيادتها على الأقليم . والتنازل لصالح شركة مستقلة فلا يجوز إلا بموافقة مسبقة من الدولة المنتجة .**
- **من أهم ضمانات عملية التنازل عن العقد هي القدرات الفنية والمالية والإدارية التي تتمتع بها الشركة المتنازل إليها.**

الحالة الرابعة:حق الشركة الأجنبية في إنهاء العقد بالإرادة المنفردة-:

يحق للشركة الأجنبية إنها العقد بإرادتها المنفردة في حالة فشلها في عملية البحث والوصول الى الإكتشاف التجارى للبترول.

وفى حالة نجاح الإستكشاف يمكن إنها العقد بسبب عدم جدوى الربح لقلة الإحتياطات . وللشركة الأجنبية التنازل عن المساحات التي يصعب الوصول لإكتشافات فيها دون أدنى مسئولية على الشركة.

ومن حق الدولة إنها العقد في حالة القوة القاهرة التي تحول دون قدرة الشركة على تنفيذ العقد.

الحالة الخامسة:حق الشركة الأجنبية في التمسك بشروط الثبات العقدى والثبات التشريعى:

عدم إصدار تشريعات بإرادتها المنفردة تنعكس على ممارسة أية إجراءات لتعديل العقد أو إلغائه بالإرادة المنفردة.

وشروط الثبات لا تمثل قيداً على سلطة المشرع الوطنى في إتخاذ كآفة مايراه ملائماًلإعتبارات المصلحة العامة ولكن دون الإعتداء على الحقوق الثابتة التي إكتسبتها الشركات الأجنبية قبل صدور التشريع الجديد فالتشريعات الجديدة تطبق على العقود التي سيتم إبرامها.

أ /أنواع شروط الثبات الواردة بالعقد:

يوجد نوعان لشروط الثبات بالعقد

أ/ شروط الثبات العقدى : ويتم النص عليها في العقد بعدم المساس بالعقد سواءً بتعديله أو إنهائه بإرادتها المنفردة دون موافقة الشركة الأجنبية

وهى شروط إستثنائية تقيد سلطة الدولة في التعديل والإنها ء ويمنح الشركة المتعاقدة الحماية القانونية من التصرفات المنفردة للدولة من خلال ممارسة سلطتها.

ب /شروط الثبات التشريعى:

بموجبها تلتزم الدولة بعدم تطبيق أي تشريع جديد أو لائحة جديدة على العقد المبرم مع الشركات الأجنبية المتعاقدة معها.

وتهدف الشركة الأجنبية من إدراج شروط الثبات التشريعى في عقودها عدم إصدار الدولة تشريعات من شأنها التأثير على العلاقة القانونية الثابتة بموجب العقد.

أوبك :

كانت المملكة العربية السعودية أحد الدول الخمسة المؤسسة لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك، وذلك في شهر سبتمبر ١٩٦٠، وتهدف المنظمة إلى توحيد السياسات البترولية بين أعضائها وذلك لتحقيق عائد مناسب للدول المنتجة وللمستثمرين، وتهدف المنظمة إلى تطوير الصناعة البترولية من خلال التعاون بين أعضائها.

الكارتل النفطي للدول المصدرة للبترول (أوبك) :

معنى مصطلح الكارتل : (كارتل: Cartel)

مصطلح مشتق من كلمة كارتا (Charta) اللاتينية التي تعني ميثاق. والكارتل هو الحلف الاحتكاري

الذي يتم بين عدة منشآت يظل بعضها مستقلاً عن بعض رغم وجود اتفاق يلزمها جميعاً

بالعمل على تحديد أو إزالة المنافسة فيما بينها.

وتتعهد المنشآت الأعضاء في الكارتل بالعمل على تقاسم الأسواق أو على تحديد كمية المنتوجات

أو أسعار البيع أو عليها كلها.

وهناك الكارتلات أو التحالفات الأفقية والتحالفات العمودية(مهمه)

- فالتحالفات الأفقية هي التي تتم بين المنشآت التي تعمل على نفس المستوى ضمن البنية

العامة للنشاط الاقتصادي مثل التحالفات التي تتم على مستوى الإنتاج أو مستوى التوزيع...

وقد يلقى هذا النوع تشجيعاً ضمن نظام الاقتصاد الحر من طرف الحكومة نفسها أثناء الأزمات

بحجة تجنب تشتيت الجهود والوصول بالجهاز الإنتاجي إلى حالته المثلى وتنظيم الاقتصاد.

ولكن أثبتت التجارب أن الكارتل يعمل بالدرجة الأولى على تحقيق أكبر ربح ممكن لأعضائه، وبدل أن يزيد في الإنتاج وينظمه كما يعتقد الذين يريدون تشجيعه، فهو يعمل على تخفيض الكميات المنتجة أو المسوقة من سلعة ما لكي يرفع في سعرها،

الكارتلات أو التحالفات العمودية

فهي ترمي إلى الحد من مرونة السوق) وذلك لكي لا يستفيد المشتري من لعبة المنافسة بين البائعين للمحافظة طبعاً على أسعار البيع مرتفعة، كما تمارس تلك التحالفات أيضاً تعسفاً في حق المستهلك وبائع التجزئة (المفرق) بفرض أسعار مرتفعة جداً بحيث إذا رفض بائع التجزئة بيعها بذلك السعر وأراد بيعها بسعر أقل فإن المنتج أو بائع الجملة الذي هو عضو في الكارتل يرفض تزويده بالسلع الضرورية وبذلك يمارس عليه ضغطاً قوياً، كما قد يلجأ المنتج العضو في الكارتل إلى منح حق الامتياز في التوزيع إلى عدد محدد من الموزعين ويمنعه عن عدد آخر ليحكم قبضته على أولئك الموزعين

كما تستخدم الكارتلات العمودية ممارسات تعسفية أخرى مثل المماطلة في تسليم المنتوجات في موعدها المحدد أو تزويد الموزع بسلع معيبة أو قليلة الجودة.... لمعاقبته إذا ما بدت منه أي محاولة للتمرد على قراراتها.

ومنذ القديم كانت الحكومات بمختلف مذاهبها تعمل على محاربة الكارتل والتحالفات الاقتصادية الاحتكارية التي تريد عرقلة (المنافسة النزيهة) كما يسميها منظرو الاقتصاد الحرب. فأول قوانين ضد التحالفات الاحتكارية صدرت في الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر. فقد ظهر أولاً قانون شرمان في ١٨٩٠

ثم قانون كلايتون في ١٩١٤، ثم تأسست في السنة نفسها هيئة فدرالية لمحاربة التحالفات والعمودية منها بشكل خاص. واستمرت المجابهة للتحالفات قوية إلى أن أتت حكومة الرئيس روزفلت ،

المخالفات التاليه

١/عمليات الدمج لغاية الاحتكار.

٢/فرض أسعار تعسفية.

٣/إيجاد منافسة غير نزيهة بين الموزعين وتخصيص البعض بعقود امتياز.

٤/ الدعاية الكاذبة والمضللة.

أما في ألمانيا الاتحادية فإن سياسة مجابهة الكارتلات كانت دوماً معتدلة وكانت لا تحد إلا من المبالغة

أما في فرنسا فقد ألغيت التحالفات الاحتكارية منذ ١٧٩١ إبان الثورة الفرنسية بصدور القانون الشهير المعروف باسم (Le Chapelier) ولكن لم تأت سنة ١٨٦٤حتى ألغي ذلك القانون وعوض بآخر يسمح بإقامة مختلف أنواع التجمعات والتكتلات.

الكارتل النفطي (وكالة الطاقة الدولية)ماهي الدول التي أقامت الطاقة الدوليه؟

لقد أقامت الدول الصناعية المستهلكة للنفط عام ١٩٧٤ منظمة الطاقة الدولية

سبب قيامها ؟

ففي تشرين الأول ١٩٧٣ اقترح هنري كيسنجر على دول أوروبة الغربية واليابان تشكيل منظمة تعنى بشؤون الطاقة والنفط لصالح الدول الصناعية الغربية الكبرى وتقف في وجه الأوبك لتحد من سيطرتها على سوق النفط العالمي. وعقد الاجتماع الأول لهذه الدول في العاصمة الأمريكية "واشنطن" في شهر شباط ١٩٧٤ وأقرّ تشكيل مجموعة التنسيق في مجال الطاقة لتضطلع بمسؤولية إنشاء منظمة دائمة للطاقة تعمل على تحقيق الاقتصاد في استخدام الطاقة والبترول .

تاريخ نشاة الوكالة :

ولدت المنظمة الدولية للطاقة في ١٥/تشرين الثاني/١٩٧٤ باتفاق وقعه جميع الأعضاء المؤسسين في اجتماع واشنطن, بالإضافة إلى بقية الدول الغربية في منظمة التعاون الاقتصادي (حيث تعتبر المنظمة إحدى المنظمات المستقلة في إطار منظمة التعاون الاقتصادي).

التشكيل الإداري للوكالة ،؟

أما التنظيم الإداري للمنظمة الدولية للطاقة فيتكون من

المجلس الحاكم ,والمجموعة الخاصة بالحالات الطارئة, والمجموعة الخاصة بالتعاون طويل الأجل, والمجموعة الخاصة بسوق النفط, المجموعة الخاصة بالعلاقات مع الدول المنتجة

والدول المستهلكة الأخرى, بالإضافة إلى اللجنة الخاصة بأبحاث الطاقة والتنمية. ويتألف المجلس الحاكم من الوزراء أو ممثليهم, وتنقسم القوة التصويتية لكل دولة في المنظمة إلى قسمين:

الأول , يعتمد على مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء

الثاني , يعتمد على وزن الدولة في مجال استهلاك الطاقة. بناءً على ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية, تتمتع بأكثر من ثلث القوة التصويتية في المنظمة(٤٧ من ١٠٠ صوت من مجموع الأصوات), وتملك بالتالي حق الفيتو بالنسبة للقرارات الهامة التي تتطلب أغلبية عالية.

دراسة تفصيلية لدور الشركة الوطنية للبترول (أرامكو)

أرامكو السعودية :

Saudi Aramco logo without star.png

AramcoCoreArea.jpg

أولاً/ معلومات عامة

تاريخ التأسيس ١٩٣٣ النوع : قطاع عام

الجنسيةFlag of Saudi Arabia.svg المملكة العربية السعودية

المقر الرئيسي السعودية الظهران، المملكة العربية السعودية.

الصناعة : التنقيب عن النفط الخام والإنتاج والتصنيع والتسويق والشحن

المنتجات : المنتجات النفطية البترول والغاز وغيرها من البتروكيمياويات

موقع ويب الموقع الرسمي تعديل قيمة خاصية موقع الويب الرسمي (P856) في ويكي بيانات

ايرادات وعائدات:

العائدات ▲ ٣٣٠،٤ مليار دولار أمريكي(٢٠١٢)

تاريخ الشركة

الثلاثينات :

١٩٣٢ - تم اكتشاف النفط في البحرين. لتبدأ شركة سوكال المفاوضات لمدة عام مع الحكومة السعودية للفوز بامتياز التنقيب عن النفط بالمملكة.

١٩٣٣ - تم تأسيس الشركة تحت اسم كاليفورنيا العربية للزيت القياسي

١٩٣٦- بعد أن فشلت الشركة في العثور على النفط، اشترت شركة تكساكو - نفط تكساس

١٩٣٨ - وبعد أربع سنوات من التنقيب تم الوصول إلى أول نجاح مع موقع الحفر السابع في الدمام، وذلك على بعد أميال قليلة شمال الظهران. وأصبحت المنطقة معروفة بي بئر الدمام رقم ٧، والذي أعاد الملك عبد الله بن عبد العزيز تسميته ببئر الخير

. ١٩٣٩ - قامت الشركة بتصدير أول شحنة زيت يتم تحميلها على ناقلة.

الأربعينات :

١٩٤٤ - تم تغيير اسم الشركة ليكون العربية الأمريكية للزيت – أرامكو الأمريكية .

١٩٤٥ - معمل التكرير في رأس تنورة يبدأ أعماله

١٩٤٨ - اشترت شركة إسو - نيوجيرسي للزيت القياسي التابعة لشركة إكسون موبيل ،حصة ٣٠٪ من أسهم أرامكو الأمريكية من شركتي سوكال وتكساكو .

الخمسينات :

١٩٥٠ - هدد الملك عبد العزيز آل سعود بتأميم المنشآت النفطية في البلاد، وبالتالي استطاع الحصول على حصة من أرباح أرامكو الأمريكية. وكانت هناك عمليات مماثلة حدثت مع شركات النفط الأمريكية في فنزويلا في نفس الوقت. فقامت الحكومة الأمريكية بمنح شركة أرامكو الأمريكية تخفيضات ضريبية تعادل الأرباح التي كانت تمنح ل الملك عبد العزيز آل سعود، والتي عرفت باسم الحيلة الذهبية. وفي الترتيب الجديد تم نقل مقر الشركة من نيويورك إلى الظهران.

١٩٥٠ - تم إنجاز خط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) الذي يربط بين حقول الزيت في المنطقة الشرقية ولبنان على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

١٩٥١ - تم اكتشاف حقل السفانية، أكبر حقل زيت في المنطقة المغمورة في العالم.

١٩٥٦ - تؤكد الشركة نطاق حقلي الغوار والسفانية، ليصبح حقل الغوار أكبر حقل نفط في العالم.

***تنوية (أكبر حقل نفط في العالم ⬅ حقل الغوار)

(وأكبر حقل زيت في المنطقة المغمورة في العالم ⬅ حقل السفانية)

الستينات :

١٩٦١ - قامت الشركة بمعالجة غاز البترول المسال (البروبان والبوتان) للمرة الأولى في معمل تكرير رأس تنورة ونقله إلى العملاء.

١٩٦٦ - بدأت ناقلات النفط في الرسو في الجزيرة الإصطناعية، وهي منصة تحميل الزيت الخام الجديدة في مياه الخليج مقابل رأس تنورة.

السبعينات :

١٩٧٣ - وبعد دعم الولايات المتحدة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر، استحوذت الحكومة السعودية على حصة ٢٥٪ من شركة أرامكو الأمريكية.

١٩٧٤ - ارتفعت حصة الحكومة السعودية إلى ٦٠٪.

١٩٧٥ - تم إطلاق مشروع شبكة الغاز الرئيسة.

الثمانينات :

١٩٨٠ - استطاعت الحكومة السعودية الحصول على حصة ١٠٠٪ من أرامكو الأمريكية، ومن ثم تمت لها السيطرة الكاملة على الشركة.

١٩٨١ - تم إنشاء خط الأنابيب شرق-غرب، الذي أنشئ لنقل سوائل الغاز الطبيعي والزيت الخام، والذي يربط بين المنطقة الشرقية وساحل البحر الأحمر.

١٩٨٢ - تم افتتاح مركز التنقيب وهندسة البترول في الظهران.

١٩٨٤ - تملكت الشركة أول أربع ناقلات عملاقة تابعة لها.

١٩٨٧ - تم الانتهاء من توسعة خط أنابيب الزيت الخام شرق-غرب لتزيد طاقته إلى ٣,٢ مليون برميل في اليوم.

١٩٨٨ - تم تعديل اسم شركة أرامكو الأمريكية بمرسوم ملكي إلى شركة الزيت العربية السعودية أو أرامكو السعودية، والذي ترتب عليه إدارة العمليات والسيطرة على النفط والغاز السعودي، وأصبحت أرامكو السعودية شركة مملوكة بالكامل للحكومة السعودية.١

١٩٨٩ - تم اكتشاف الزيت والغاز بنوعية جنوب الرياض، في أول اكتشاف يتم خارج منطقة الأعمال الأصلية للشركة. وقامت أرامكو السعودية وتكساكو بإطلاق مشروعهما المشترك للتكرير والتسويق "ستار إنتربرايز".

التسعينات :

١٩٩١ - قامت الشركة بلعب دوراً رئيسيا في مكافحة انسكاب الزيت في مياه الخليج العربي.

١٩٩٢ - تم زيادة طاقة خط أنابيب الزيت الخام شرق-غرب إلى ٥ ملايين برميل في اليوم.

١٩٩٣ - وتحت طلب الحكومة السعودية بأن تتعامل شركة واحدة فقط مع إنتاج النفط بالمملكة، تولت الشركة المسؤولية عن جميع الحصص العائدة للمملكة في مشاريع التكرير والتسويق والتوزيع ومشاريع التكرير المشتركة، بعد صدور مرسوم ملكي لدمج شركة أرامكو السعودية مع شركة سمارك (شركة وطنية لتكرير النفط).

١٩٩٤ - تمت إعادة طاقة الإنتاج القصوى الثابتة إلى مستواها البالغ ١٠ ملايين برميل في اليوم.

١٩٩٥ - أنجزت الشركة برنامج تملك ١٥ ناقلة زيت خام ضخمة، وتم تعيين رئيس الشركة وكبير إداريها التنفيذيين.

١٩٩٦ - استحوذت الشركة على حصة ٥٠٪ في شركتي موتور أويل (هيلاس) الأمريكية - كورينث ريفاينريز وأفن أويل.

١٩٩٩ - قام الملك عبد الله بن عبد العزيز بافتتاح حقل الشيبة في صحراء الربع الخالي، الذي يعد واحداً من أكبر المشاريع من نوعه في العالم.

الألفية الجديدة :

٢٠٠٣ - تم الانتهاء من معمل غاز حرض

٢٠٠٤ - قام الملك عبد الله بن عبد العزيز بافتتاح مشروع معامل الإنتاج في القطيف وأبو سعفة.

٢٠٠٩ - تم تكليف الشركة بالإشراف على بناء جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية بالقرب من ثول شمالي مدينة جدة.

العمالة والبحث والتنقيب والتكرير :

٢٠١١ - تم تكليف الشركة بالإشراف على مشروع تصريف مياة أمطار جدة

٢٠١٣ - البدء في تنفيذ مشروع مصفاة بترول جازان في جنوبي غرب المملكة العربية السعودية

٢٠١٤ - تم أفتتاح استاد الملك عبد الله الدولي بمدينة جده بأشراف من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وتم أنجاز المدينة الرياضية ٢٠١٥ - أمر الملك سلمان بإنشاء المجلس الأعلى لأرامكو برئاسة ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان

٢٠١٦ - صرح رئيس المجلس الأعلى للشركة الأمير محمد بن سلمان بإمكانية طرح جزء من أسهم الشركة للاكتتاب العام .

مصافي الشركة :

قائمة المصافي المحلية: (مصفاة جدة – مصفاة رأس التنورة – مصفاة الرياض – مصفاة ينبع)

قائمة مشاريع التكرير الدولية:

تمتلك الشركة وتشغل ثاني أكبر أسطول ناقلات في العالم لشحن النفط الخام والنفط المكرر والغاز إلى مختلف البلدان العالم.

الأبحاث والتطوير

اهتمت الشركة اهتماما كبيرا بتحسين عملياتها خلال العقد الماضي. وقد استعانت بحوالي ٥٠٠ من المهندسين والعلماء المتخصصين في مختلف جوانب صناعة النفط والغاز

نوعية الأبحاث بالشركة :

التنقيب وهندسة البترول في مركز البحوث (مركز التنقيب وهندسة البترول) الذي يدير الاستكشاف والإنتاج ويركز على بحوث مصادر النفط

مركز البحوث والتنمية، ويركز على أبحاث المنتج النهائي (البنزين، زيت السيارات..أخر، ويتضمن الأبحاث الحيوية) .

مركز الإعداد الجامعي :

مركز الإعداد الجامعي هو أحد مرافق التدريب التابعة لشركة أرامكو السعودية ويقع بالظهران - بالقرب من مركز التدريب الصناعي، ويهدف إلى تدريب وإعداد حديثي التخرج من الثانوية (طلاب وطالبات) وذلك بعد قبولهم من قبل الشركة ضمن برنامج الابتعاث الخارجي لغير الموظفين.

يخضع الطلاب والطالبات خلال دراستهم بالمركز لبرنامج الإعداد الجامعي وذلك لاعدادهم وتهيئتهم للدراسة الجامعية وبعد اجتيازهم البرنامج بنجاح فإن الشركة تبعثهم لخارج أو داخل المملكة لمواصلة دراستهم في إحدى الجامعات التي تختارها الشركة بموجب معايير محددة. ويعتبر برنامج الابتعاث الجامعي من المصادر الأساسية لتزويد الشركة بالموظفين المهنيين والفنيين الحاصلين على الشهادات الجامعية.

خدمات الأخرى لشركة أرامكو :

تقدم الشركة خدمات متنوعة لجميع موظفيها لدى المجتمع المحلي والوكالات الحكومية والشركات الخاصة التي تعمل معها

تتعامل مع عدة مستشفيات ذات تقنية عالية توفر التأمين الصحي لموظفيها في جميع أنحاء المملكة والعالم

تمتلك محطات لمكافحة الحرائق في كل من المناطق الصناعية والمناطق السكنية

تقدم من خلال المدارس التي تملكها في مناطقها السكنية نظاماً تعليمياً غربياً لأبناء الجاليات العاملة فيها

تقدم لموظفيها مرافق ترفيهية متنوعة

تمتلك وتدير أسطولا مكوناً من ١٧ طائرة و٢١ مروحية ومطاران في الولايات المتحدة

الخدمات المجتمعية :

تمتلك أرامكو سجلاً طويلاً في مجالات التنمية الاجتماعية ورعاية البيئة والخدمات الطبية والتعليمية داخل المملكة السعودية عن طريق الإدارة والمشاركة في المشاريع الاجتماعية والخدمية العامة، وتطوير البنى التحتية حول مواقع عمل الشركة، وتوفير مياه الشرب العذبة، ورعاية الأيتام، والمساهمة بقوة في مكافحة الأمراض والأوبئة عن طريق التطوير المستمر للخدمات والمرافق والموارد البشرية الطبية والصحية، فيما تلعب دوراً بارزاً في مجال التعليم، من خلال توفير فرصة إكمال التعليم لموظفيها، وإرسال البعثات الدراسية للخارج،

وبناء وصيانة المدارس النموذجية لجميع المراحل التعليمية. وإنشاء جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية كمركز أكاديمي، والمشاركة بدور فعال في الكليات والجامعات من خلال البرامج التدريبية والمهنية، ورعاية الموهوبين، واستقطاب الشخصيات العلمية العالمية المتميزة لإجراء الأبحاث.

إحتياطي الغاز :

زيادة مرتقبة لإنتاجه تماشياً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠

أوضح تقرير متخصص أن السعودية تمتلك سادس أكبر احتياطي عالمي مؤكد من الغاز.

إلا أن زيادة الإنتاج تبعها كذلك ارتفاع كبير في مستوى الاستهلاك.

كما أكد التقرير الصادر عن شركة "جدوى" للاستثمار، أنه من غير المرجح أن تخف وتيرة نمو استهلاك الغاز في المملكة، خاصة أنه يتوقع ارتفاع إجمالي الاستهلاك .

وفيما يخص السنوات القليلة القادمة، فمن المتوقع أن تحقق المملكة إمدادات مستقرة من الغاز من الآن وحتى العام ٢٠٢٠

وبحسب الدراسات، فإن أكثر من ثلثي غاز البيع في المملكة يستخرج من حقل الغوار

طبيعة الثروة البترولية بين الإستدامة والنضوب:

السؤال الكبير :ماذا لو نضب البترول؟

معنى النضوب ؟

الازالة ،والاختفاء

نظرية النضوب..؟

بعضهم بنى النظرية على أساس أن البترول غير متجدد وبكميات محدودة وكلما زاد الطلب عليه كلما نفذ وقد بنو نظريتهم على هذا الأساس ..

الطرف الآخر ..عارضو على النظرية ولم يوافقو على دراستهم .

الخلاصة ..أنة في النهاية حتى ولو نضب البترول ولوكان في المستقبل البعيد لابد من التفكير في المصادر البديله مثل الطاقه الشمسية ،الهواء ،وغيرها من المصادر التي ليس له اضرار جانبية ولكن الأبحاث والدراسات مازالت جارية عن المصادر البديله.

مقال الخبير النفطي فهد بن جمعة (النفط السعودي لن ينضب حتى بعد ١٤٠ عاماً):

قال خبير نفطي سعودي "إن النفط في السعودية لن ينضب قبل ١٤٠ عاماً"، مؤكداً أن نظرية انتهاء النفط بحلول عام ٢٠٤٠ خاطئة ولا تستند الى نظرية علمية.

وأوضح أنه لو نضب النفط في ظل الاحتياطي النفطي فإن أمام المملكة ١٤٠ عاماً

وأكد بن جمعة أن هنالك أماكن في صحراء السعودية لم يكتشف بها النفط بعد وهناك مناطق لايزال العمل بها قائماً ولم تطور حقولها.

وقال "إن المملكة تنتج ما يقارب ١٠ ملايين برميل نفط يومياً

وأشار الى أن السعودية قادرة على زيادة قدرتها الانتاجية الى ما يزيد على ١٢,٥ مليون برميل يومياً، إذا ما زاد الطلب العالمي بحلول عام ٢٠٣٠.

ماوصل اليه الخبير النفطي فهد بن جمعه من مقاله .؟

أبطال نظرية النضوب .

وكلما زاد الطلب على شي زاد السعر – والسبب في أن الفحم الحجري، مثلاً، لم ينضب إلى الآن، أن أسعاره بدأت تتصاعد حينما زاد الطلب عليه، وزيادة أسعاره أدت إلى البحث عن بدائل له، وبالتدريج حل النفط محله.

وخلاصة القول تحكم النضوب، بالنسبة إلى العالم ككل مستويات الأسعار التي بدورها تحكم الاستثمار في البحث والاستكشاف في أماكن أخرى، والاستثمار في تقنيات أفضل يتم توظيفها في البحث وفي الاستخراج. ومستويات الأسعار تحكم الاستثمار أيضاً في إيجاد البدائل إما مباشرة أو الاستثمار في تقنيات الإنتاج لإنتاج السلع «المعمرة» التي تستخدم الطاقة وتحتاج إلى كميات أقل من الطاقة للاستفادة منها كالطائرات وماكينات الإنتاج في المصانع، وبالطبع السيارات والأدوات المنزلية من ثلاجات ونشافات وأفران.

مناقشة مقال الباحث المخضرم دانيال :

****كلما حددو الناس تاريخ معين لانتاج البترول ،،يمر التاريخ ولا يحصل شي**

الخاتمة..مستقبل صناعة النفط : يتوقع معظم الخبراء بأن الطلب العالمي على النفط سيستمر في الزيادة في السنوات المقبلة.

والحل بعيد المدى الوحيد لأزمة الطاقة، هو إدخال مصادر بديلة للوقود.

تم بحمد الله وتوفيقه ...أتمنى لكم التوفيق ..